

شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه ش.م.ك. (عامة)

تقرير مراقب الحسابات المستقل والبيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024



الصفحة	المحتويات
2 - 1	تقرير مجلس الإدارة
6 - 3	تقرير مراقب الحسابات المستقل
7	بيان المركز المالي
8	بيان الأرباح أو الخسائر
9	بيان الدخل الشامل
10	بيان التغيرات في حقوق الملكية
11	بيان التدفقات النقدية
34 - 12	إيضاحات حول البيانات المالية

شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه ش.م.ك. (عامة)

تقرير مجلس الإدارة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

السادة / المساهمون المحترمون

يسرنا أن نقدم لكم، نيابة عن مجلس إدارة الشركة، تقرير مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

1. الأداء التشغيلي

إن شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه ش.م.ك. (عامة) هي الشركة المالكة لمحطة الطاقة والمياه والتي تعرف بمحطة الزور الشمالية - المرحلة الأولى.

إن الخدمة الرئيسية التي تقدمها الشركة بموجب اتفاقية تحويل الطاقة وشراء الماء هي توفير إنتاج محطة الطاقة والماء بشكل حصري للمشتري وهو وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة، وتحصل الشركة على دفعات مقابل السعة الإنتاجية وفقاً لصافي السعة الإنتاجية المحددة. كما أن الخدمة الثانوية التي تقدمها الشركة هي بيع الطاقة الكهربائية المولدة والماء المحلى لوزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة لمدة 40 سنة (استناداً إلى التعليمات الصادرة).

بعد توزيع الأسهم بنجاح في الربع الرابع من سنة 2019، تم إدراج أسهم الشركة في بورصة الكويت بتاريخ 16 أغسطس 2020. يتم حالياً تداول 50% من أسهم الشركة وتمتلك الهيئة العامة للاستثمار نسبة 5% والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية نسبة 5%. أما الحصة المتبقية البالغة 40%، تمتلكها شركة الزور الشمالية الأولى القابضة ش.م.ك.م. (الشركة الأم) ومقسمة بين تحالف شركات من القطاع الخاص يتضمّن كل من شركة "إنجي" الفرنسية بنحو 17.5% وشركة "سوميتومو كوربوريشن" اليابانية بنحو 17.5% وشركة عبد الله حمد الصقر وإخوانه بنحو 5%.

في 31 ديسمبر 2024، كانت حصة الاسهم كالتالي - 48.875% من اسهم الشركة يتم تداولها وتمتلك الهيئة العامة للاستثمار نسبة 5% والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية نسبة 6.125%. أما الحصة المتبقية البالغة 40%، تمتلكها شركة الزور الشمالية الأولى القابضة ش.م.ك.م.

ويتولى أعمال التشغيل والصيانة للمحطة مقاول حصري من الباطن، وهو شركة إي زد أن أو اند أم (شركة أو اند أم)، والذي تولى مسؤولية تشغيل وصيانة المحطة اعتباراً من تاريخ التشغيل التجاري للمحطة في 26 نوفمبر 2016. حققت المحطة بشكل عام توقعات الأداء الفني من حيث توفير السعة الإنتاجية وتوليد الكهرباء وتحلية الماء خلال الفترة.

جاري حل المشاكل الفنية التي تم اكتشافها خلال سنوات التشغيل الأولى للمحطة وذلك من خلال عملية ضمان عقد التصميم والتوريد والتشييد. انتهت صلاحية الضمان الرئيسي في نوفمبر 2018 ولكن تم تمديده لعدد قليل من الوحدات الرئيسية بالمحطة.

في مارس 2024 خرجت إحدى توريينات الغاز عن الخدمة إلى أواخر اكتوبر 2024 في المحطة. الحادثة اثرت على إيرادات الشركة و معظم الخسائر و التكاليف كانت مغطاه من التأمين. إجمالي خسائر الحادثة بعد التأمين تقدر ب1.3 مليون دينار كويتي.

2. الأداء المالي

حققت الشركة صافي ربح للفترة بمبلغ 9.2 مليون دينار كويتي قبل التحويل إلى الاحتياطي.

وافق مجلس ادارة الشركة على توزيع ارباح مرحلية بواقع 4 فلساً للسهم للسنة المالية 2024 و في اجتماع مجلس ادارة الشركة الذي عقد بتاريخ 28 نوفمبر 2024 بناء على التفويض الممنوح من المساهمين لمجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العمومية الذي عقد بتاريخ 2 مايو 2024 وتم توزيع الأرباح للمساهمين بتاريخ 22 ديسمبر 2024.

3. الحوكمة

إن الشركة لديها مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء. وعقد مجلس الإدارة سنة اجتماعات خلال السنة إلى 31 ديسمبر 2024. تم تكليف الرئيس التنفيذي والمدير المالي بمهام الإدارة اليومية للشركة.

4. أعضاء مجلس الإدارة

إن أعضاء مجلس الإدارة خلال الفترة هم:

المهندس / احمد عثمان المجلهم – رئيس مجلس الإدارة

السيد/ بالويندر بانيسار – نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد/ غازي عبدالرحمن الصانع

السيد/ لوران فوريدي

السيد/ جوليان دياز (ليحل مكان السيد/ اكسل دي غيليك منذ 7 فبراير 2024)

السيد/ كوجي ماكيتا (انتخب بتاريخ 2 مايو 2024)

السيد/ اياد علي الفلاح

السيدة/ فاطمه احمد الحميدان (انتخب بتاريخ 2 مايو 2024)

السيد/ بول ليسلي فليود – الرئيس التنفيذي

5. مراقب الحسابات

تم تدقيق البيانات المالية من قبل مكتب كي بي إم جي القناعي وشركاه، الذي تنتهي مهمته ويجوز إعادة تعيينه مرة أخرى كونه مؤهلاً لذلك.

6. الخطط المستقبلية

وستواصل الشركة بالتعاون مع شركة أو اند أم مسؤولية تشغيل المحطة لصالح دولة الكويت بكفاءة مع التركيز على صحة وسلامة موظفينا والحد من أثر المحطة على البيئة.

توقيع:



المهندس / أحمد عثمان المجلهم
رئيس مجلس إدارة شركة شمال الزور الأولى ش.م.ك. (عامة)
19 فبراير 2025



كي بي ام جي القناعي وشركاه
برج الحمراء ، الدور 25
شارع عبدالعزيز الصقر
ص ب. 24 ، الصفاة 13001
دولة الكويت
تلفون: +965 2228 7000

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة المساهمين المحترمين
شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه ش.م.ك. (عامّة)
دولة الكويت

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لشركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه ش.م.ك. (عامّة) ("الشركة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2024 وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية المادية والمعلومات التوضيحية الأخرى.

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، في كافة النواحي المادية، عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2024، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ("المعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية").

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في بند 'مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية' في تقريرنا. نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) ("الميثاق") كما قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات الميثاق. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس يمكننا من إبداء رأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي نرى، بناءً على حكمنا المهني، أنها ذات أهمية قصوى في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة الحالية. وتم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل وإبداء رأينا حولها ولا نبدي رأي منفصل حول هذه الأمور.

راجع إيضاحي 3 (و) و 13 حول البيانات المالية.

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها أمور التدقيق الرئيسية
<p>يعتمد احتساب الإيرادات على التعرّف المنصوص عليها في اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه ("الاتفاقية") ECWPA والتي تتضمن عوامل متغيرة متعددة. توجد مخاطر من احتمالية وجود أخطاء جوهرية في الإيرادات التي تحققها الشركة بناءً على اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه ("ECWPA")، حيث يجب أن يكون كل بند من الإيرادات قابلاً للمقارنة مع التعرّف والاحتساب في اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه الرئيسية وملاحظتها. وينشأ عن ذلك صعوبة يمكن أن تؤدي إلى مخاطر كبير لوجود الأخطاء.</p>	<p>كجزء من إجراءات التدقيق لدينا قمنا بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مراجعة وفهم عملية الإيرادات بالتفصيل بما في ذلك تطبيقات النظام التي تدخل في احتساب الإيرادات وإعداد الفواتير الشهرية لتحديد الضوابط الرقابية الرئيسية على الاعتراف بالإيرادات. • الاطلاع على الاتفاقية مع الملحق ذات الصلة والتي تتعلق باحتساب السداد وإجراءات الفواتير والدفع. • الحصول على محاضر الاجتماعات الشهرية للتحقق من صحة البيانات بين الشركة ووزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وفحصها لإثبات موافقة الطرفين. • الحصول على الفواتير الشهرية الصادرة إلى وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وفحصها. • فحص المستندات الداعمة المرفقة بكل فاتورة، والتي تتضمن التفاصيل من حيث العناصر المختلفة المبينة في الاتفاقية. • فحص قيود اليومية الشهرية التي تم ترحيلها للتحقق من أن الإيرادات المسجلة هي ذات القيمة التي تم احتسابها اليًا. • قمنا بإعادة عملية الاحتساب للتحقق من صحة تحويل الإيرادات الدينار الكويتي إلى الدولار الأمريكي بالنسبة لإجمالي الإيرادات للتوافق مع ميزان المراجعة وفحص كشوفات الحسابات البنكية مع المبالغ المستلمة من وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة.

مدينو التأجير التمويلي

راجع إيضاح 6 حول البيانات المالية.

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها أمور التدقيق الرئيسية
<p>يستند مدينو التأجير التمويلي إلى نموذج المعيار الدولي للتقارير المالية 16 الذي وضعته الشركة بتوجيه من شركة سوميتومو كوربوريشن وإنجي، وهم مساهميها. حيث تم وضع نموذج التأجير في عام 2016 لمدة 25 سنة ونظرًا لاستخدام تقديرات وافتراضات الإدارة في المدخلات، قد ينتج عن ذلك أخطاء في عند التوصل إلى رصيد مدينو عقود التأجير التمويلي. وبالأخذ في الاعتبار الافتراضات المستخدمة في البداية وحجم مدينو التأجير، فقد تم تحديد ذلك كأمر تدقيق رئيسي.</p>	<p>كجزء من إجراءات التدقيق لدينا قمنا بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • حصلنا على نموذج مدينو التأجير التمويلي وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 وراجعناه. • قمنا بتقييم مدى ملاءمة الافتراضات والتقديرات المستخدمة من حيث توقعات التدفقات النقدية ومعدلات الفائدة المستخدمة. • التأكد من صحة النموذج من خلال التوافق بين توقعات الإيرادات مع المبالغ المستلمة الفعلية. • قمنا بمطابقة الأجزاء المتداولة وغير المتداولة من مديني التأجير التمويلي مع نموذج المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16. • قمنا بتقييم مدى كفاية إفصاحات الشركة فيما يتعلق باستخدام التقديرات والأحكام الهامة وتقييم وجود الأحداث المسببة وذلك من أجل تحديد التحديثات على نموذج التأجير التمويلي، إذا لزم الأمر.

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها في تاريخ تقرير مراقب الحسابات هي تقرير مجلس الإدارة الوارد في التقرير السنوي للشركة، ولكن لا تتضمن البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات حولها. وقد حصلنا على تقرير مجلس الإدارة الذي يشكل جزءاً من التقرير السنوي، قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يشمل المعلومات الأخرى، ولا يقدم أي تأكيدات حول النتائج المتعلقة بها بأي شكل.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى وتحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو وجود أخطاء مادية بشأنها.

إذا توصلنا، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، إلى وجود أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا رفع تقرير بشأنها. ليس لدينا ما نشير إليه في تقريرنا بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لتلك البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية ومسؤولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت نتيجة للغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس الاستمرارية، والإفصاح إن أمكن عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية بالإضافة إلى استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تعتزم الإدارة إما تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها؛ أو إذا كانت لا تمتلك بديلاً واقعياً آخر باستثناء القيام بذلك.

المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى مستوى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائماً الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر، بصورة فردية أو مجمعة، على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على أسلوب الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر بالإضافة إلى الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تزيد عن تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق لوضع إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى الشركة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي قد يثير شكاً جوهرياً حول قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نلفت الانتباه إلى ذلك في تقرير مراقب الحسابات حول الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو يجب علينا تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائجنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الشركة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المقرر لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية تم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

كما نزود أيضاً المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يتعلق بالاستقلالية، ونبلغهم أيضاً بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها قد تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك ممكناً.

ومن بين الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، فإننا نحدد تلك الأمور التي كان لها الأثر الأكبر خلال تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، ولذلك فهي تعتبر من أمور التدقيق الرئيسية. إننا نبين هذه الأمور في تقرير مراقب الحسابات الخاص بنا ما لم تمنع القوانين أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما نقرر، في بعض الحالات النادرة جداً، أنه لا يجب الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا نظراً لأنه من المتوقع بشكل معقول أن تتجاوز النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح فوائد المصلحة العامة لها.

التقرير على المتطلبات النظامية والقانونية الأخرى

كذلك فإننا حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق وأن البيانات المالية تتضمن المعلومات التي نص عليها قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وتعديلاتهما. برأينا، أن الشركة تمسك سجلات محاسبية منتظمة، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأن المعلومات المحاسبية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في الدفاتر المحاسبية للشركة. لم يرد لعلنا أية مخالفات، خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته ولائحته التنفيذية، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وتعديلاتهما على وجه يؤثر مادياً في نشاط الشركة أو في مركزها المالي.

كذلك نبين أنه خلال أعمال التدقيق، لم يرد لعلنا أية مخالفات لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010، وتعديلاته، بشأن إنشاء هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية ذات الصلة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 على وجه يؤثر مادياً في نشاط الشركة أو في مركزها المالي.





د. رشيد محمد الفناعي
مراقب حسابات – ترخيص رقم 130
من كي بي إم جي الفناعي وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

الكويت في 19 فبراير 2025

2023	2024	إيضاح	
دينار كويتي	دينار كويتي		
			الموجودات
			الموجودات غير المتداولة
419,849,741	406,207,779	6	مدينو تأجير تمويلي
659,452	858,075	7	ممتلكات وآلات ومعدات
<u>420,509,193</u>	<u>407,065,854</u>		
			الموجودات المتداولة
14,587,990	15,489,718	6	مدينو تأجير تمويلي
6,113,866	-	18	الموجودات المالية المشتقة
17,012,146	13,972,014	5	مدينون تجاريون وأرصدة مدينة أخرى
4,173	-	9	مستحق من أطراف ذات صلة
<u>5,762,772</u>	<u>12,160,341</u>	4	النقد والأرصدة لدى البنوك
<u>43,480,947</u>	<u>41,622,073</u>		
<u>463,990,140</u>	<u>448,687,927</u>		إجمالي الموجودات
			حقوق الملكية والمطلوبات
			حقوق الملكية
110,000,000	110,000,000	11	رأس المال
10,256,583	11,227,347	12	احتياطي إجباري
4,442,959	5,023,665		احتياطي ترجمة عملات أجنبية
(13,131,456)	(3,889,725)	18	احتياطي التحوط
<u>8,745,171</u>	<u>12,584,961</u>		أرباح مرحلة
<u>120,313,257</u>	<u>134,946,248</u>		إجمالي حقوق الملكية
			المطلوبات غير المتداولة
293,850,913	276,165,733	10	قروض لأجل
19,245,322	3,729,617	18	المطلوبات المالية المشتقة
41,052	65,664		مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
<u>556,916</u>	<u>546,585</u>		دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى
<u>313,694,203</u>	<u>280,507,599</u>		
			المطلوبات المتداولة
17,937,528	18,978,414	10	قروض لأجل
4,956,980	3,886,897	11	دائنو توزيعات أرباح
4,139,759	4,940,078	8	دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى
2,948,413	5,268,583	9	مستحق إلى أطراف ذات صلة
-	160,108	18	مطلوبات مالية مشتقة
<u>29,982,680</u>	<u>33,234,080</u>		
<u>343,676,883</u>	<u>313,741,679</u>		إجمالي المطلوبات
<u>463,990,140</u>	<u>448,687,927</u>		إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.


السيد/ باول ليسلي فليود
الرئيس التنفيذي


مهندس. أحمد عثمان المجلهم
رئيس مجلس الإدارة

2023	2024	إيضاح
دينار كويتي	دينار كويتي	
52,644,511	48,665,871	13
(17,426,256)	(17,489,918)	9
35,218,255	31,175,953	
		الإيرادات
		تكاليف تشغيل
		مُجمّل الربح
2,742,071	3,711,538	
(21,993,544)	(21,617,403)	
(673,140)	(689,781)	
(2,070,881)	(2,872,663)	14
		إيرادات تمويل وإيرادات أخرى
		تكاليف تمويل
		تكاليف موظفين ومصاريف ذات صلة
		مصاريف عمومية وإدارية
		الربح قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي و ضريبة دعم العمالة الوطنية
13,222,761	9,707,644	والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(119,005)	(87,369)	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(330,660)	(254,801)	ضريبة دعم العمالة الوطنية
(132,264)	(101,920)	الزكاة
(42,500)	(53,000)	9
12,598,332	9,210,554	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
		ربح السنة
11 فلس	8 فلس	15
		ربحية السهم (الأساسية والمخفضة)

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

2023	2024	إيضاح	
دينار كويتي	دينار كويتي		
12,598,332	9,210,554		ربح السنة
			الدخل الشامل الآخر
			بنود تم أو قد يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر:
177,855	580,706		فروق ترجمة عملات أجنبية
475,460	9,241,731	18	التغير في القيمة العادلة لتحوطات التدفقات النقدية
653,315	9,822,437		الدخل الشامل الآخر للسنة
13,251,647	19,032,991		إجمالي الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه ش.م.ك. (عامة)

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	الإجمالي	أرباح مرحلة	احتياطي تحوط	احتياطي ترجمة	احتياطي إجباري	احتياطي إجباري	رأس المال
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	صلاات أجنبية	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
الرصيد كما في 1 يناير 2023	116,961,610	7,369,115	(13,606,916)	4,265,104	8,934,307		110,000,000
إجمالي الدخل الشامل للسنة	12,598,332	12,598,332	-	-	-	-	-
ربح السنة	653,315	-	475,460	177,855	-	-	-
الدخل الشامل الآخر للسنة	13,251,647	12,598,332	475,460	177,855	-	-	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة	(9,900,000)	(9,900,000)	-	-	-	-	-
توزيعات أرباح (إيضاح 11)	-	(1,322,276)	-	-	1,322,276	-	-
المحول إلى الاحتياطي الإجباري (إيضاح 12)	120,313,257	8,745,171	(13,131,456)	4,442,959	10,256,583		110,000,000
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2023	120,313,257	8,745,171	(13,131,456)	4,442,959	10,256,583		110,000,000
الرصيد في 1 يناير 2024	9,210,554	9,210,554	-	-	-	-	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة	9,822,437	-	9,241,731	580,706	-	-	-
ربح السنة	19,032,991	9,210,554	9,241,731	580,706	-	-	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة	(4,400,000)	(4,400,000)	-	-	-	-	-
توزيعات أرباح (إيضاح 11)	-	(970,764)	-	-	970,764	-	-
المحول إلى الاحتياطي الإجباري (إيضاح 12)	134,946,248	12,584,961	(3,889,725)	5,023,665	11,227,347		110,000,000
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024							

إن الإيضاحات المرتقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

2023	2024	إيضاح
دينار كويتي	دينار كويتي	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
13,222,761	9,707,644	الربح قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
		تعديلات:
41,822	48,943	7 الاستهلاك
21,993,544	21,617,403	تكاليف تمويل
(9,825)	7	خسارة من بيع ممتلكات وآلات ومعدات
3,676	29,469	مخصصات مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
35,251,978	31,403,466	
		التغيرات في:
(4,915,153)	3,040,132	مدينون تجاريون وأرصدة مدينة أخرى
(1,237)	4,173	المستحق من أطراف ذات صلة
13,302,860	12,740,234	مدينو تأجير تمويلي
(605,253)	1,318,523	دائنون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى
(1,073,320)	2,320,170	المستحق إلى أطراف ذات صلة
41,959,875	50,826,698	النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
-	(4,857)	المدفوع من مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
41,959,875	50,821,841	صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(46,190)	(244,067)	7 شراء ممتلكات وآلات ومعدات
9,825	7	المحصل من بيع ممتلكات وآلات ومعدات
(36,365)	(244,060)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(16,652,015)	(16,644,294)	سداد قروض لأجل
(21,978,990)	(21,572,945)	المدفوع من تكاليف التمويل
(10,492,401)	(5,470,083)	سداد توزيعات أرباح
(49,123,406)	(43,687,322)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
(7,199,896)	6,890,459	صافي النقص في النقد والنقد المعادل
7,828,790	805,792	النقد والنقد المعادل كما في 1 يناير
176,898	577,193	صافي تأثير تعديلات ترجمة العملات الأجنبية
805,792	8,273,444	4 النقد والنقد المعادل كما في 31 ديسمبر

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

1. التأسيس والنشاط

إن شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه ش.م.ك. (عامة) ("الشركة") هي شركة مساهمة كويتية تأسست في 19 أغسطس 2013 بموجب رخصة تجارية رقم 349479 مسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة بتاريخ 23 أكتوبر 2013 وأسهمها مدرجة في بورصة الكويت.

إن العنوان المسجل لمكتب الشركة هو الطابق السادس، برج مزايا 2، شارع خالد بن الوليد، قطعة رقم 3، مدينة الكويت، دولة الكويت.

إن الشركة هي شركة تابعة مملوكة جزئياً لشركة الزور الشمالية الأولى القابضة ش.م.ك. (مقفلة) ("الشركة الأم") حيث أن لديها القدرة على توجيه أنشطة الشركة ذات الصلة كما أنها تتعرض لعوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة ولديها القدرة على استخدام سيطرتها على الشركة للتأثير على حجم عائداتها.

في ديسمبر 2013، أبرمت شركة شمال الزور عقد بناء وتشغيل وتحويل ("BOT") مع وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة والطاقة المتجددة في دولة الكويت لتطوير وتمويل وشراء وإنشاء واختبار وتشغيل محطة جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية وتلبية المياه بسعة إنتاجية مقدارها 1,500 ميغا وات من الطاقة وتلبية مياه بسعة مقدارها 102 إلى 107 مليون جالون يومياً ("المحطة") بالإضافة إلى البنية التحتية والمرافق المتعلقة بها وذلك لمدة 40 سنة بشمال الزور، الكويت. ستقوم وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة والطاقة المتجددة بشراء إنتاج المحطة بالكامل على مدار 40 سنة وفقاً لاتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه. وتم تشغيل المحطة بتاريخ 26 نوفمبر 2016.

ووفقاً لاتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه المبرمة بين الشركة ووزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة والطاقة المتجددة بتاريخ 12 ديسمبر 2013، تلتزم شركة شمال الزور بإنتاج الكهرباء وتلبية المياه باستخدام المحطة. كما أن وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة والطاقة المتجددة لها القدرة على تقييد إمكانية انتفاع أي طرف آخر بالمنافع الاقتصادية للمحطة. وكذلك تحدد الاتفاقية شروط الدفعات المستلمة مقابل الطاقة الإنتاجية والإنتاج الفعلي. توصلت الشركة إلى أن اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه تنقل الحق في استخدام المحطة من قبل وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة، وبالتالي قامت بتصنيف الاتفاقية كعقد إيجار تمويلي وفقاً لإرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير.

إن الأغراض التي تأسست من أجلها الشركة هي كما يلي:

- أ) تطوير وتمويل وتصميم وهندسة وتقديم الخدمات وبناء وتنفيذ وتشغيل وإدارة محطة كهرباء وتوليد الطاقة ومحطة تحلية المياه والمرافق المشتركة بما فيها القيام بكافة الأعمال المتعلقة أو الملحقة بشكل مباشر أو غير مباشر بنشاطها.
- ب) القيام بكافة الأعمال الخاصة بالبناء المطلوبة لمباشرة الشركة لنشاطها بما في ذلك إنشاء وشراء واستئجار المباني والأراضي والمعدات والمخازن اللازمة لتحقيق أغراض الشركة وكافة أنواع المرافق الخاصة بذلك.
- ج) القيام بكافة أعمال توليد وإنتاج وتحويل وإجراء وتطوير وبيع الكهرباء والمياه أو أي منتج متعلق بأي من تلك الأعمال داخل وخارج دولة الكويت.
- د) القيام بأعمال التنظيف الكيميائي وأعمال الغسل بالزيت الحار والتطهير لجميع أنواع المبادلات الحرارية والقيام بأعمال الكهربائية والمدنية اللازمة لكافة أعمال قطاع الكهرباء والماء (محطات توليد الطاقة - مشاريع الأنابيب والكهرباء لوحدة تقطير وتحميه المياه والبتروكيماويات) والقيام بجميع أعمال الصيانة بما في ذلك الأعمال الخاصة بتوليد الطاقة والمياه والتمديدات وتركيبات محطات التقوية وتركيب جميع العوازل.
- هـ) استيراد وتركيب المعدات بمواقع الكهرباء والماء والخاصة برصد وقياس الملوثات بالهواء واستخدام العمالة المتخصصة في أعمال مكافحة التلوث الخاص بالبيئة المحيطة بمحطات الكهرباء والماء.
- و) شراء كافة المواد والمعدات وكافة المنقولات والأجهزة اللازمة لقيام الشركة بأغراضها وصيانتها بكافة الطرق الحديثة الممكنة واستيراد المواد الأولية والمعدات والأجهزة اللازمة لأغراض الشركة.
- ز) توريد وتركيب معدات الأمن والسلامة الخاصة بأغراض الشركة.
- ح) استيراد كافة المعدات اللازمة لتنفيذ أغراضها ومنها على سبيل المثال لا الحصر تركيب وإمداد وصيانة كافة أنواع كابلات الطاقة والكابلات الكهربائية ومضخات المياه والأجهزة والمعدات المتعلقة بأنشطة الشركة.
- ط) تسجيل براءات الاختراع التي تتعلق بشكل مباشر بخبرة الشركة.

(ي) إجراء البحوث الفنية المتعلقة بأعمال الشركة بغرض تحسين وتطوير خدمات الشركة وذلك بالتعاون مع الجهات ذات الاختصاص داخل دولة الكويت وخارجها.

(ك) المساهمة المباشرة بوضع البنية الأساسية للمناطق والمشاريع المتعلقة بأغراض الشركة بأنظمة البناء والتشغيل والتحويل (BOT) أو الأنظمة المشابهة الأخرى بما فيها تلك المشار إليها في القانون رقم 39 لسنة 2010 (وتعديلاته) وإدارة المرافق المنشأة وفقاً لذلك.

(ل) استثمار أموال الشركة في الأغراض وبالنسب التي يحددها مجلس الإدارة.

ويكون للشركة مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة.

يجوز للشركة أن تشترك في دراسة أو تمويل أو تنفيذ أي مشروع من المشروعات التي يتم طرحها وفقاً للقانون رقم 39 لسنة 2010 (وتعديلاته) بتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت.

بتاريخ 2 مايو 2024، اعتمد المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية السنوية البيانات المالية المدققة للشركة كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 وفقاً لقرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 19 فبراير 2025 وتخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية. للجمعية العمومية للمساهمين الحق في تعديل هذه البيانات المالية بعد إصدارها.

2. أساس الإعداد

(أ) بيان الالتزام

تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ("المعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية").

(ب) أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية أو التكلفة المطفأة، فيما عدا الأدوات المالية المشتقة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

(ج) عملة التعامل والعرض

تم عرض هذه البيانات المالية بالدينار الكويتي. إن عملة التعامل للشركة ليست هي عملة الدولة التي مقر الشركة حيث أن غالبية معاملات الشركة مقومة بالدولار الأمريكي. تم عرض هذه البيانات المالية بالدينار الكويتي بغرض تقديمها إلى هيئة أسواق المال ووزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت.

(د) استخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية من الإدارة القيام بأحكام وتقديرات وافتراسات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المفصح عنها للموجودات والمطلوبات والدخل والمصاريف. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

لقد تم اتخاذ التقديرات والافتراضات المرتبطة بها على أساس الخبرة السابقة بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى، والتي يعتقد أن تكون معقولة وفقاً للظروف، وأن توفر نتائجها أساساً لعمل الأحكام حول القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات التي لا تظهر بسهولة من مصادر أخرى.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات المرتبطة بها بصفة مستمرة. يتم إدراج التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها تعديل تلك التقديرات إذا كان التعديل يؤثر فقط على تلك الفترة أو في فترة التعديل وأي فترات مستقبلية إذا كان ذلك التعديل يؤثر على كل من الفترات الحالية والمستقبلية.

إن المعلومات حول التقديرات غير المؤكدة والأحكام الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية والتي لها الأثر الأكبر على المبالغ التي تم تسجيلها في البيانات المالية مبينة في إيضاح 3 (ف).

3. السياسات المحاسبية المادية

تم تطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بثبات على جميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية، باستثناء تلك المبينة في إيضاح 3 (ق).

(أ) الأدوات المالية

إن الأداة المالية هي أي عقد ينتج عنه وجود أصل مالي لشركة واحدة، والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لشركة أخرى.

(i) الموجودات المالية

التحقق المبدئي والقياس

عند التحقق المبدئي، يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة زائد تكاليف المعاملة ويتم قياسها لاحقًا بالتكلفة المطفأة.

يعتمد تصنيف الموجودات المالية عند التحقق المبدئي على خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال الشركة الخاص بإدارتها. باستثناء الودائع والمستحق من أطراف ذات صلة التي لا تتضمن عنصر تمويل هام أو تلك التي طبقت من أجلها الشركة الوسائل العملية، فإن الشركة تقوم مبدئيًا بقياس الأصل المالي بقيمته العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة، في حال لم يتم إدراج الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

ولغرض تصنيف الأصل المالي وقياسه بالتكلفة المطفأة، فإنه يجب أن يترتب عليه تدفقات نقدية تقتصر على مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة المستحقة على المبلغ القائم منه فقط. يُشار إلى هذا التقييم باسم "اختبار معايير مدفوعات المبلغ الأصلي وفوائده فقط" ويتم إجراؤه على مستوى الأداة. أما بالنسبة للموجودات المالية ذات التدفقات النقدية التي لا تمثل مدفوعات المبلغ الأصلي وفوائده فقط، فإنه يتم تصنيفها وقياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بصرف النظر عن نموذج الأعمال.

يتم الاعتراف بكافة عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات ضمن إطار زمني محدد ضمن لائحة أو العرف السائد في السوق (المتاجرة بالطريقة النظامية) في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه الشركة بشراء أو بيع الموجودات.

تشتمل الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة لدى الشركة على مديني التأجير التمويلي والمستحق من أطراف ذات صلة والمدينين التجاريين والأرصدة المدينة الأخرى والنقد والأرصدة لدى البنوك.

القياس اللاحق

لأغراض القياس اللاحق، يتم لاحقًا قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي وهي معرضة للانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر ضمن بيان الأرباح أو الخسائر عندما يتم استبعاد الأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

الاستبعاد

يتم استبعاد الأصل المالي (أو، حيثما يقتضي الأمر، جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الموجودات المالية المماثلة) بصورة أساسية (أي استبعادها من بيان المركز المالي للشركة) عندما:

- ينتهي الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل،
- تقوم الشركة بتحويل حقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو تفترض التزاماً بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع" وإما أن (أ) تقوم الشركة بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) ألا تقوم الشركة بالتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكن قامت بنقل السيطرة على الأصل.

عندما تقوم الشركة بتحويل حقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو عندما تدخل في ترتيبات القبض والدفع، تقوم بتقييم ما إذا كانت ما زالت تحتفظ بمزايا ومخاطر الملكية، وإلى أي مدى ذلك. إذا لم تقم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو لم تقم بنقل السيطرة على الأصل، تستمر الشركة في الاعتراف بالأصل المحول بمقدار استمرار مشاركتها في هذا الأصل. في هذه الحالة، تقوم الشركة أيضًا بالاعتراف بالالتزام المرتبط. ويتم قياس الأصل المحول والالتزام المرتبط به على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي تحتفظ بها الشركة. يتم قياس المشاركة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية لذلك الأصل أو الحد الأقصى للمقابل المادي الذي قد يتعين على الشركة سداذه، أيهما أقل.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

تقوم الشركة بتسجيل مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة لكافة أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. تستند خسائر الائتمان المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة الحصول عليها مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي.

يتم الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على مرحلتين؛ بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي لم تكن هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان لها منذ الاعتراف المبدئي، يتم تكوين مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة بالنسبة لخسائر الائتمان الناتجة عن حالات التأخر عن السداد والمحتملة خلال لمدة 12 شهراً القادمة (خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً). بالنسبة لتلك التعرضات الائتمانية التي كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان لها منذ الاعتراف المبدئي، يتعين تكوين مخصص خسارة بالنسبة لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتبقي للتعرضات، بغض النظر عن توقيت التأخر عن السداد (خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الفترة المتبقية).

بالنسبة لأرصدة المدينين التجاريين، تطبق الشركة أسلوب مبسط في احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. بالتالي، لا تقوم الشركة بمتابعة التغيرات في مخاطر الائتمان، ولكن بدلاً من ذلك تعترف بمخصص الخسارة على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الفترة المتبقية في تاريخ كل بيان مركز مالي. قامت الشركة بإعداد مصفوفة مخصصات تعتمد على خبرتها التاريخية في خسائر الائتمان، ومعدلة بالعوامل المستقبلية الخاصة بالمدينين والبيئة الاقتصادية. يتم شطب الأصل المالي عند عدم وجود توقعات معقولة لاسترداد التدفقات النقدية التعاقدية.

الزيادة الملحوظة في مخاطر الائتمان

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان من الأدوات المالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي، فإن الشركة تقارن مخاطر حدوث تعثر في الأداة المالية كما في تاريخ بيان المركز المالي مع مخاطر حدوث تعثر في الأداة المالية كما في تاريخ الاعتراف المبدئي. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ الشركة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمؤيدة، بما في ذلك التجربة السابقة والمعلومات المستقبلية المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما.

على الرغم من نتيجة التقييم أعلاه، تفترض الشركة أن مخاطر الائتمان على أصل مالي معين قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي عندما تكون الدفعات التعاقدية من العميل متأخرة السداد لأكثر من 60 يوماً ما لم يكن لدى الشركة معلومات معقولة ومؤيدة تثبت خلاف ذلك. على الرغم مما سبق، تفترض الشركة أن مخاطر الائتمان من أداة مالية معينة لم ترتفع بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي إذا ثبت أن الأداة المالية لها مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ بيان المركز المالي. يتم تحديد تعرض الأداة المالية لمخاطر ائتمانية منخفضة إذا (1) كانت الأداة المالية ذات مخاطر تعثر في السداد منخفضة، (2) يكون لدى المقرض قدرة عالية على الوفاء بالتزاماته النقدية التعاقدية على المدى القريب، (3) كانت التغيرات السلبية في الظروف الاقتصادية والتجارية على المدى الطويل يمكن أن تقلل، وليس ذلك بالضرورة، من قدرة المقرض على الوفاء بالتزاماته النقدية التعاقدية.

تراقب الشركة بانتظام مدى فاعلية المعايير المستخدمة لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان وتقوم بمراجعتها حسب الحاجة لضمان قدرة المعايير على تحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان قبل أن يصبح المبلغ مستحقاً.

تعريف التعثر عن السداد

تعتبر الشركة ما يلي بمثابة حدث تعثر عن السداد وذلك لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية حيث تشير التجربة السابقة إلى أن الأرصدة المدينة التي تستوفي أحد المعايير التالية غير قابلة للاسترداد بشكل عام:

- المعلومات التي يتم وضعها داخلياً أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية تشير إلى أنه من غير المحتمل أن يقوم العميل بالسداد إلى دائنيه، بما فيهم الشركة بالكامل (دون مراعاة أي ضمانات تحتفظ بها الشركة). أو
- الإخلال بالعقد من قبل الطرف المقابل.

بصرف النظر عن التحليل أعلاه، تعتبر الشركة أن التعثر في السداد قد حدث عندما يكون الأصل المالي متأخر في السداد لأكثر من 90 يوماً من وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ما لم يكن لدى الشركة معلومات معقولة ومؤيدة تثبت أن معيار التعثر في السداد الأكثر تأخيراً يكون أكثر ملائمة. توصلت الشركة إلى أنه لم يقع حدث تعثر في السداد خلال السنة فيما يتعلق بالمبالغ المستحقة من وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة.

الموجودات المالية المنخفضة ائتمانياً

يعتبر الأصل المالي منخفض ائتمانياً في حالة وقوع حدث واحد أو أكثر ذي تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره لذلك الأصل المالي. تشمل الأدلة على الانخفاض في القيمة الائتمانية للأصل المالي على البيانات الملحوظة حول الأحداث التالية:

- مواجهة المدين لصعوبة مالية جوهرية؛
- مخالفة بنود العقد مثل وقوع أحداث التعثر أو التأخر في السداد؛ أو
- احتمالية تعرض المدين للإفلاس.

سياسة الشطب

تقوم الشركة بشطب أصل مالي عند وجود معلومات تشير إلى أن الطرف المقابل يعاني من صعوبات مالية حادة وعدم وجود هناك احتمال واقعي للتعافي منها، على سبيل المثال؛ عند خضوع الطرف المقابل للتصفية أو دخوله في إجراءات الإفلاس. قد تظل الموجودات المالية المشطوبة خاضعة لإجراءات التنفيذ بموجب إجراءات الاسترداد لدى الشركة، مع مراعاة المشورة القانونية عند الحاجة. يتم إثبات أي مبالغ مستردة في بيان الأرباح أو الخسائر.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة والاعتراف بها

يدل قياس خسائر الائتمان المتوقعة على احتمالية التعثر في السداد، أو معدل الخسارة عند التعثر (بمعنى حجم الخسارة في حال وجود تعثر في السداد) والتعرض عند التعثر في السداد. يستند تقييم احتمالية التعثر في السداد ومعدل الخسارة عند التعثر في السداد إلى البيانات التاريخية التي تم تعديلها بالمعلومات المستقبلية كما هو موضح أعلاه. أما بالنسبة للتعرض عند التعثر في السداد، بالنسبة للموجودات المالية، فإن ذلك يتمثل في إجمالي القيمة الدفترية للموجودات في تاريخ بيان المركز المالي. بالنسبة للموجودات المالية، يتم تقدير خسارة الائتمان المتوقعة على أنها الفرق بين جميع التدفقات النقدية المتوقعة للشركة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة الحصول عليها، والتي يتم خصمها بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

تقوم الشركة بتسجيل أرباح أو خسائر الانخفاض في القيمة في الأرباح أو الخسائر لجميع الأدوات المالية مع تعديل مماثل على قيمتها الدفترية من خلال حساب مخصص الخسارة.

(ii) **المطلوبات المالية**

الاعتراف المبدي والقياس

يتم تصنيف المطلوبات المالية كموجودات يتم قياسها بالتكلفة المطفاة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم تصنيف المطلوبات المالية على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تصنيفها على أنها محتفظ بها للمتاجرة أو كانت مشتقة أو تم تصنيفها على هذا النحو عند الاعتراف المبدي.

يتم تسجيل كافة المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والسلفيات والدائنين، تسجل بالصافي بعد خصم تكاليف المعاملات المرتبطة بها مباشرة.

تتضمن المطلوبات المالية للشركة الدائنين التجاريين والأرصدة الدائنة الأخرى، والمبالغ المستحقة إلى أطراف ذات صلة، والقروض لأجل، والأدوات المالية المشتقة.

القياس اللاحق

بعد الاعتراف المبدي، تقاس القروض لأجل لاحقاً على أساس التسوية المؤجلة. يتم إدراج القروض لأجل بإجمالي المبلغ المستحق بالصافي بعد خصم الفوائد المؤجلة المستحقة الدفع. يتم تسجيل الفوائد المستحقة كمصروفات على أساس التوزيع الزمني مع الأخذ في الاعتبار سعر الفائدة المتعلق بها والرصيد القائم.

يتم الاعتراف بالدائنين التجاريين والأرصدة الدائنة الأخرى والمبالغ المستحقة إلى الأطراف ذات الصلة بالمبالغ التي سيتم دفعها في المستقبل مقابل البضائع أو الخدمات المستلمة، سواء تم إصدار فاتورة بها من قبل المورد أم لا.

الاستبعاد

يتم استبعاد الالتزام المالي عندما يتم الوفاء بالالتزام المرتبط بالمطلوبات أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحيته. عند استبدال التزام مالي حالي بآخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بشكل كبير، أو بتعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كاستبعاد للالتزام الأصلي واعتراف بالتزام جديد، ويُدْرَج الفرق في القيمة الدفترية ذات الصلة في الأرباح أو الخسائر.

(iii) **مقاصة الأدوات المالية**

تتم المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية ويتم عرض صافي المبلغ في بيان المركز المالي عندما يكون هناك حق قانوني واجب النفاذ حالياً لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وتكون هناك نية للتسوية على أساس الصافي لبيع الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

(ب) الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط

تحتفظ الشركة بالأدوات المالية المشتقة لتحوط تعرضها لمخاطر أسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الأصلي وتتم المحاسبة عنها بصورة منفصلة إذا لم يكن العقد الأصلي يمثل أصلاً مالياً وتم استيفاء معايير معينة.

إن المشتقات المتضمنة في عقود أصلية غير مشتقة لا تمثل موجودات مالية ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تتم معاملتها كمشتقات منفصلة عندما تستوفي تعريف أداة مشتقة ولا تكون مخاطرها وخصائصها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتلك الواردة في العقود الأصلية ولا يتم قياس العقود الأصلية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تدرج المشتقات مبدئياً بالقيمة العادلة كما في تاريخ العقود المشتقة ويُعاد قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقارير مالية. تعتمد المحاسبة على التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة على ما إذا تم تصنيف الأداة المشتقة كأداة تحوط، وإذا كان الأمر كذلك فإنه يتم تحديد طبيعة البنود التي يتم التحوط بها. تحدد الشركة مشتقات كأدوات تحوط ضد خطر محدد مرتبط بالتدفقات النقدية للموجودات والمطلوبات المعترف بها والمعاملات المتوقعة عالية الاحتمال (أدوات تحوط التدفقات النقدية).

عند بدء التحوط، توثق الشركة العلاقة الاقتصادية بين أدوات التحوط وبنوده بما في ذلك ما إذا كانت التغييرات في التدفقات النقدية لأدوات التحوط يتوقع أن تقابل التغييرات في التدفقات النقدية للبنود المتحوط منها. توثق الشركة أهداف إدارة المخاطر واستراتيجية إجراء معاملات التحوط.

يتم إدراج الجزء الفعال من التغييرات في القيمة العادلة للمشتقات المصنفة والمؤهلة كأدوات تحوط التدفقات النقدية في احتياطي التحوط للتدفقات النقدية ضمن حقوق الملكية. يتم إدراج أي أرباح أو خسائر متعلقة بالجزء غير الفعال مباشرة في الأرباح أو الخسائر ضمن الدخل الآخر أو المصروفات الأخرى، كما يقتضي الأمر.

يتم تصنيف القيمة العادلة لأدوات التحوط المشتقة كأصل أو التزام غير متداول عندما تكون فترة الاستحقاق المتبقية للبنود المحوط تزيد عن 12 شهراً وكأصل أو التزام متداول عندما تكون فترة الاستحقاق المتبقية للبنود المحوط أقل من 12 شهراً.

عندما يتم بيع أو تنتهي صلاحية أداة التحوط أو عندما لا يتوافق التحوط مع معايير المحاسبة عن أدوات التحوط، فإنه يتم الإبقاء على أية أرباح أو خسائر متراكمة مدرجة في الدخل الشامل الآخر في ذلك الوقت، ضمن حقوق الملكية ويتم الاعتراف بها عندما تدرج المعاملة المتوقعة في الأرباح أو الخسائر. عندما لا يكون من المحتمل إتمام معاملة متوقعة، فإنه يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المدرجة في الدخل الشامل الآخر مباشرة إلى بيان الأرباح أو الخسائر.

إن القيمة العادلة للمشتقات تعادل الأرباح أو الخسائر غير المحققة من هذه المشتقات التي يتم قياسها حسب السوق باستخدام أسعار السوق السائدة أو نماذج التسعير الداخلية.

(ج) ممتلكات وآلات ومعدات

يتم قياس الممتلكات والآلات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسائر انخفاض في القيمة.

إن تكلفة أحد بنود الممتلكات والآلات والمعدات تتضمن تكلفة الاستحواذ وتكاليف القروض وكافة التكاليف الأخرى المرتبطة مباشرة بتجهيز الأصل لاستخدامه المزمع. يتم احتساب الاستهلاك للممتلكات والآلات والمعدات على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية للموجودات كما يلي:

العمر الإنتاجي

فترة 25 سنة أو الفترة المتبقية من اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه أيهما أقل	تحسينات مباني
الفترة المتبقية من اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه	آلات ومعدات
3 سنوات	أجهزة تكنولوجيا معلومات
3 سنوات	مركبات
3 سنوات	أثاث وتجهيزات

يتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية للموجودات، وتعديلها إذا لزم الأمر، في تاريخ كل بيان مركز مالي. يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات في تاريخ كل بيان مركز مالي من أجل تحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. في حال وجود مثل هذا المؤشر، تُدرج خسارة الانخفاض في القيمة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر. يتم استبعاد القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات عند إتمام بيعها.

يتم تحديد الأرباح والخسائر من بيع الموجودات عن طريق مقارنة القيمة المحصلة من البيع مع القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات ويتم إدراجها ضمن بيان الأرباح أو الخسائر.

د) الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

يكون هناك انخفاض في قيمة الأصل المالي إذا زادت قيمته الدفترية عن قيمته القابلة للاسترداد المقدرة. إن القيمة القابلة للاسترداد للأصل هي القيمة العادلة للأصل مخصوماً منها تكلفة البيع وقيمة الاستخدام، أيهما أعلى. إن القيمة العادلة مخصوماً منها تكلفة البيع هو المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع أحد الموجودات على أسس تجارية متكافئة. إن قيمة الاستخدام هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة التي من المتوقع أن تنشأ عن الاستخدام المستمر للموجودات ومن بيعها في نهاية أعمارها الإنتاجية. في تاريخ كل بيان مركز مالي، يتم إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المتشابهة. في حال وجود مثل هذا الدليل، يتم إدراج خسارة الانخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر. يتم تبويب الموجودات لأدنى مستوى يمكن عنده تحديد وجود تدفقات نقدية بشكل مستقل لتلك المجموعة من الموجودات (وحدات إنتاج النقد) لغرض اختبار انخفاض القيمة. في حالة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل ما (أو وحدة إنتاج النقد) بأقل من قيمته الدفترية، فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل (وحدة إنتاج النقد) إلى مقدار قيمته القابلة للاسترداد.

يتم تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في الأرباح أو الخسائر.

في حالة رد خسارة الانخفاض في القيمة لاحقاً، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (وحدة إنتاج النقد) إلى مقدار التقدير المعدل لقيمتها القابلة للاسترداد بحيث لا تتجاوز القيمة الدفترية الزائدة تلك القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها في حال عدم الاعتراف بأي خسارة نتيجة الانخفاض في قيمة الأصل (وحدة إنتاج النقد) في السنوات السابقة. يتم الاعتراف مباشرة برد خسارة الانخفاض في القيمة في الأرباح أو الخسائر.

هـ) النقد والتفقد المعادل

إن النقد والأرصدة البنكية المدرجة ضمن بيان المركز المالي تتألف من النقد بالصندوق والأرصدة لدى البنوك والودائع قصيرة الأجل ذات فترات استحقاق أصلية أقل من ثلاثة أشهر، والتي تكون قابلة للتحويل إلى مبلغ معروف من النقد ومعرضة لمخاطر غير مادية للتغير في القيمة.

لغرض بيان التدفقات النقدية، يتضمن النقد والتفقد المعادل النقد في الصندوق والحسابات الجارية والودائع قصيرة الأجل التي لا تزيد فترة استحقاقها الأصلية عن ثلاثة أشهر أو أقل بالصافي بعد الرصيد المقيد لدائني توزيعات الأرباح.

و) تحقق الإيرادات

يتم قياس الإيرادات استناداً إلى أسعار المعاملات المحددة في العقد المبرم مع العميل وتتكون من البنود التالية:

- دفعات القدرة الإنتاجية للطاقة والمياه التي تتضمن مكوناً رأسمالي ثابت ومكون تشغيل وصيانة ثابت ("التشغيل والصيانة").
- دفعات إنتاج الكهرباء والمياه التي تتضمن مكون تعديل الوقود ومكون تشغيل وصيانة متغير.

إيرادات من العقود مع العملاء

تعكس دفعات القدرة الإنتاجية توافر المحطة لتسليم الإنتاج. يدفع العميل مقابل القدرة الإنتاجية بمبلغ يمثل توافر الأصل طوال الفترة الزمنية المحددة. يتم توزيع دفعات القدرة الإنتاجية التي تغطي مكونات رأس المال الثابت على أساس قيمهم العادلة النسبية بين الحد الأدنى لدفعات الإيجار (التي تشمل مدفوعات رأسمالية تتعلق بتوفير المحطة وإيرادات التمويل) وإيرادات الخدمات.

خدمات التشغيل والصيانة

يتم الاعتراف بالإيرادات الناتجة من تقديم الخدمات استناداً إلى اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه. تعترف الشركة بالإيرادات الناتجة من خدمات التشغيل والصيانة على مدار الوقت حيث إن العميل يقوم في أن واحد باستلام واستهلاك المزايا المقدمة إليه.

يتم الاعتراف بإيرادات التشغيل والصيانة بناءً على التعرفة الواردة في اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه واستناداً إلى أداء الخدمات ذات الصلة.

يتم الاعتراف بالإيرادات المتغيرة بناءً على التعرفة الواردة في اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه والوحدات الفعلية من الكهرباء والماء التي يتم تسليمها خلال السنة. تستخدم الشركة طريقة المخرجات في قياس الإيرادات المتغيرة بناءً على قيمة الخدمات المقدمة.

يتم الاعتراف بتأجيلات العقود بناءً على التعرفة الواردة في اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه والكفاءة التشغيلية الفعلية خلال الفترة مع مراعاة موافقة وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة. لا يتم الاعتراف بأي إيرادات في حال كانت هناك أوجه عدم تيقن كبيرة بخصوص استرداد المقابل المستحق.

إيرادات عقد التأجيل التمويلي

إن إيرادات عقد التأجيل التمويلي، بالنسبة لمكونات رأس المال الثابت يتم الاعتراف بها ضمن بيان الأرباح أو الخسائر كجزء من الحد الأدنى لدفعات الإيجار ومُسجلة على النحو المفصّل عنه في إيضاح 3 (ز).

إيرادات الفوائد

تستحق إيرادات الفوائد على أساس معدل الفائدة الفعلي وهو المعدل الذي يخصم المتحصلات النقدية المستقبلية المتوقعة من خلال العمر المتوقع للأصل المالي إلى مقدار صافي القيمة الدفترية لذلك للأصل.

(ز) عقود التأجير

في بداية العقد، تقوم الشركة بتقييم إذا ما كان العقد يمثل أو يحتوي على تأجير. وهذا يعني أنه في حال كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة زمنية لقاء مقابل.

(أ) الشركة كمستأجر

تطبق الشركة منهجية واحدة للاعتراف والقياس لكافة عقود التأجير باستثناء عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة. تعترف الشركة بمطلوبات التأجير لصرف مدفوعات التأجير وحقوق استخدام الموجودات التي تمثل الحق في استخدام الموجودات ذات الصلة.

حق استخدام الموجودات

تعترف الشركة بحق استخدام الموجودات في تاريخ بداية عقد التأجير (أي التاريخ الذي يصبح فيه الأصل الأساسي متاحاً للاستخدام). ويقاس حق استخدام الموجودات وفقاً للتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة والمعدلة بما يعكس أية إعادة قياس لمطلوبات التأجير. يتم استهلاك حق استخدام الموجودات المعترف بها على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصل أو مدة عقد التأجير، أيهما أقصر. إذا تم نقل ملكية الأصل المؤجر إلى الشركة في نهاية مدة التأجير أو إذا كانت التكلفة تعكس ممارسة خيار الشراء، يتم احتساب الاستهلاك باستخدام العمر الإنتاجي المقدر للأصل.

مطلوبات التأجير

تعترف الشركة في تاريخ بداية عقد التأجير بمطلوبات العقد والتي يتم قياسها وفقاً للقيمة الحالية لمدفوعات عقد التأجير التي سيتم سدادها على مدى فترة عقد التأجير. وتتضمن مدفوعات عقد التأجير المدفوعات الثابتة ناقصاً أي حوافز مستحقة ومدفوعات عقد التأجير المتغيرة التي تعتمد على أحد المؤشرات أو المعدلات وكذلك المبالغ التي من المتوقع سدادها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. وفي حالة مدفوعات التأجير المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل ما، فيتم تسجيلها كمصرفات في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الظروف التي تستدعي سداد المدفوعات.

عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات عقد التأجير، تستخدم الشركة معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد التأجير في حالة إذا كان معدل الفائدة المتضمن في عقد التأجير غير قابل للتحديد بشكل فوري. إضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد التأجير في حالة أن يطرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغيير في مدفوعات عقد التأجير أو تغيير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الأصل ذي الصلة.

عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة

تطبق الشركة إعفاء الاعتراف بعقود التأجير قصيرة الأجل على عقود التأجير قصيرة الأجل لديها (أي عقود التأجير التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ البدء ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق إعفاء الاعتراف بتأجير الموجودات منخفضة القيمة على عقود التأجير التي تكون منخفضة القيمة. يتم الاعتراف بمدفوعات التأجير الناتجة من عقود التأجير قصيرة الأجل كمصرفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة التأجير.

(ب) الشركة كمؤجر

في بداية أو عند تعديل العقد الذي يحتوي على عنصر تأجير، توزع الشركة المقابل الوارد في العقد على كل عنصر تأجير على أساس أسعاره النسبية المستقلة. عندما تكون الشركة هي الطرف المؤجر، فإنها تحدد عند بدء عقد التأجير إذا ما كان كل عقد تأجير يمثل تأجير تمويلي أو تأجير تشغيلي.

لتصنيف كل عقد إيجار، تقوم الشركة بإجراء تقييم شامل ما إذا كان عقد الإيجار ينقل جميع المخاطر والمزايا المرتبطة بملكية الأصل المعني بشكل كبير. إذا كان الأمر كذلك، فإن عقد الإيجار يمثل إيجار تمويلي. وإذا لم يكن كذلك، فهو عقد إيجار تشغيلي. كجزء من هذا التقييم، تأخذ الشركة بالاعتبار مؤشرات معينة مثل النظر في عقد الإيجار ما إذا كان للجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل أم لا.

إذا كان الاتفاق يحتوي على عناصر تأجير وعناصر أخرى غير التأجير، عندئذ تطبق الشركة المعيار الدولي للتقارير المالية 15 لتخصيص المقابل الوارد في العقد. تطبق الشركة متطلبات الاستبعاد وانخفاض القيمة الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على صافي الاستثمار في عقد التأجير. كما تقوم الشركة بانتظام بمراجعة القيمة المتبقية غير المضمونة التقديرية المستخدمة في احتساب مجمل الاستثمار في عقد التأجير.

ح) مخصصات المطلوبات

تسجل المخصصات عندما يكون على الشركة التزام حالي (قانوني أو استدلاي) نتيجة لحدث سابق ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد التي تتضمن منافع اقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. عندما تتوقع الشركة أن جزء أو كل المخصص سيتم استرداده، على سبيل المثال بموجب عقد تأمين، يتم الاعتراف بالمبلغ المسترد كأصل منفصل، ولكن فقط عندما يكون الاسترداد مؤكداً فعلياً. يتم عرض المصروفات المتعلقة بأي مخصص في الأرباح أو الخسائر بالصافي بعد أي استرداد.

تتم مراجعة المخصصات بتاريخ بيان كل مركز مالي وتعديلها بحيث تعكس أفضل تقدير حالي. إذا لم يعد من المحتمل أن هناك حاجة لتدفقات صادرة للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، يتم رد المخصص. إذا كان تأثير القيمة الزمنية للمال جوهرياً، يتم خصم المخصصات باستخدام معدل ما قبل الضريبة الحالي والذي يعكس المخاطر المتعلقة بالالتزام، حيثما لزم الأمر. إذا تم استخدام الخصم، يتم تسجيل الزيادة في المخصص بسبب مرور الوقت كتكاليف تمويل.

ط) تكاليف الإقراض

يتم رسملة الفوائد على القروض المتكبدة لتمويل إنشاء آلات ومعدات كجزء من تكلفتها خلال المدة المطلوب فيها إنجاز عملية الإنشاء. ويتم تسجيل كافة تكاليف الفوائد الأخرى كمصروفات للفترة التي تم تكبدها فيها.

ي) معاملات العملات الأجنبية

يتم ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم ترجمة الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بعملات أجنبية إلى الدولار الأمريكي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة في بيان الأرباح أو الخسائر. إن البنود غير النقدية المقومة بالعملات الأجنبية والتي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية يتم ترجمتها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة.

لغرض عرض هذه البيانات المالية بالدينار الكويتي، تم عرض موجودات ومطلوبات الشركة بالدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. يتم ترجمة بنود الإيرادات والمصروفات وفقاً لمتوسط أسعار الصرف للسنة، إلا إذا تقلبت أسعار الصرف بشكل كبير خلال تلك السنة، وفي هذه الحالة يتم استخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات. ويتم إدراج الفروق الناتجة، إن وجدت، في الدخل الشامل الآخر وتعرض في احتياطي ترجمة العملات الأجنبية ضمن حقوق الملكية.

ك) مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يستحق الموظفون مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل الكويتي على أساس مدة الخدمة المتركمة وآخر راتب والعلاوات المدفوعة الأخرى. تُستحق التكاليف المتوقعة لهذه المنافع على مدار مدة الخدمة.

الموظفون الكويتيون

إن حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الأخرى الخاصة بالموظفين الكويتيين يتم تغطيتها حسب أنظمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتي يتم بموجبها تحصيل اشتراكات شهرية من الشركة والعمال على أساس نسبة مئوية ثابتة من الرواتب. يتم تحميل حصة الشركة من المساهمات في هذا النظام وهو نظام تقاعدي ذو مساهمات محددة على بيان الأرباح أو الخسائر في السنة التي تتعلق بها.

ل) ضريبة دعم العمالة الوطنية

تمثل ضريبة دعم العمالة الوطنية الضريبة مستحقة الدفع لصالح وزارة المالية الكويتية بموجب قانون دعم العمالة الوطنية رقم 19 لسنة 2000، والتي تُحتسب بواقع 2.5% من الربح قبل استقطاع حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة وضريبة دعم العمالة الوطنية.

م) حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يمثل هذا البند حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والمحتسبة بواقع 1% من ربح السنة بعد التحويل إلى الاحتياطي الإجمالي وتسويات أخرى.

ن) الزكاة

تمثل الزكاة الضريبة المستحقة إلى وزارة المالية الكويتية بموجب قانون الزكاة رقم 46 لسنة 2006 والمحتسبة بواقع 1% من ربح السنة بعد التحويل إلى الاحتياطي الإجمالي وتسويات أخرى.

(س) تصنيف الموجودات والمطلوبات إلى "بنود متداولة" مقابل "بنود غير متداولة"

تعرض الشركة الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي استناداً إلى تصنيفها كبنود متداولة وغير متداولة. يكون الأصل متداولاً عندما:

- يكون من المتوقع بيعه أو توجد نية لبيعه أو استهلاكه في دورة تشغيل عادية؛ أو
- يكون محتفظاً به بشكل أساسي بغرض المتاجرة؛ أو
- يكون من المتوقع بيعه خلال اثني عشر شهراً بعد الفترة المالية المحاسبية؛ أو
- الأرصدة لدى البنوك والنقد والودائع ما لم يكن محظوراً من التبادل أو الاستخدام لتسوية التزام لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد الفترة المالية المحاسبية.

يتم تصنيف كافة الموجودات الأخرى على أنها غير متداولة.

يكون الالتزام متداولاً عندما:

- يكون من المتوقع سداده في دورة تشغيل عادية؛ أو
- يكون محتفظاً به بشكل أساسي بغرض المتاجرة؛ أو
- يكون مستحق السداد خلال اثني عشر شهراً بعد الفترة المالية المحاسبية؛ أو
- لا يوجد حق غير مشروط بتأجيل تسوية الالتزام لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد الفترة المالية المحاسبية.

تقوم الشركة بتصنيف كافة المطلوبات الأخرى على أنها غير متداولة.

(ع) قياس القيمة العادلة

يوجد عدد من السياسات المحاسبية والإفصاحات للشركة يتطلب قياس القيم العادلة لكل من الموجودات والمطلوبات المالية وغير المالية.

لدى الشركة إطار عمل رقابة مطبق فيما يتعلق بقياس القيم العادلة. وذلك يشمل فريق يتولى المسؤولية الكاملة عن الإشراف على جميع قياسات القيمة العادلة الجوهرية، بما في ذلك المستوى 3 القيم العادلة.

تراجع الإدارة بشكل منتظم المدخلات الهامة غير القابلة للقياس وتعديلات التقييم. في حال تم استخدام معلومات من أطراف أخرى، مثل عروض أسعار الوسطاء أو خدمات التسعير، وذلك لقياس القيم العادلة، فإن فريق التقييم يقوم بتقدير الأدلة التي تم الحصول عليها من أطراف أخرى لتدعيم الاستنتاج بأن تلك التقييمات تستوفي متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية، بما في ذلك مستوى تسلسل القيمة العادلة التي ينبغي أن تصنف فيه تلك التقييمات.

عند قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام معين، تستخدم الشركة قدر الإمكان بيانات السوق التي يمكن قياسها. يتم تصنيف القيمة العادلة إلى مستويات مختلفة في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة على أساس المدخلات المستخدمة في أساليب التقييم على النحو التالي:

- المستوى الأول: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المطابقة.
- المستوى الثاني: مدخلات تختلف عن الأسعار المعلنة ضمن المستوى الأول التي يمكن قياسها للموجودات والمطلوبات إما بطريقة مباشرة (مثال: الأسعار) أو بطريقة غير مباشرة (مثال: مشتقة من الأسعار).
- المستوى الثالث: مدخلات للموجودات أو المطلوبات التي لا تعتمد على بيانات الأسواق التي يمكن قياسها (مدخلات غير قابلة للقياس).

في حال أمكن تصنيف المدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة لأصل أو التزام معين في مستويات مختلفة في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، عندئذ يتم تصنيف قياس القيمة العادلة ككل في نفس مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة وفقاً لأدنى مستوى للمدخلات التي تكون ذات أهمية بالنسبة للقياس بأكمله.

(ف) الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية للشركة يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإفصاحات المتعلقة بها، بالإضافة إلى الإفصاحات المتعلقة بالمطلوبات المحتملة. إن عدم التأكد من هذه الافتراضات والتقديرات قد يؤدي إلى نتائج تتطلب تعديلاً مادياً في القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المتأثرة في فترات مستقبلية. عند تطبيق السياسات المحاسبية للشركة، اتخذت الإدارة أحكام وافتراضات فيما يتعلق بالمصادر المستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات في تاريخ البيانات المالية، والتي تمثل مخاطر جوهرية تؤدي إلى تعديل مادي في القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات في السنة المالية التالية. وقد تتغير الظروف الحالية والافتراضات المتعلقة بالتطورات المستقبلية نتيجة لظروف خارجة عن إرادة الشركة وتنعكس على الافتراضات عند حدوثها. وفيما يلي البنود التي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المسجلة في البيانات المالية التي تنطوي على الأحكام / أو التقديرات الجوهرية للإدارة من بين الأحكام / التقديرات ذات الصلة.

الأحكام

عند تطبيق السياسات المحاسبية للشركة، اتخذت الإدارة الأحكام التالية التي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المدرجة في البيانات المالية:
تحديد ما إذا كان الترتيب يحتوي على عقد إيجار

استنادًا إلى تقييم الإدارة، تعتبر اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه المبرمة مع وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة كعقد إيجار ضمن سياق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 وتم تصنيفها كعقد إيجار تمويلي، نظرًا لتحويل المخاطر الجوهرية ومنافع الملكية إلى وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة بتاريخ التشغيل التجاري للمشروع وهو تاريخ بدء مدة عقد الإيجار. ويتمثل أساس هذا الاستنتاج في أن اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه تمثل الجزء الأكبر من العمر الإنتاجي للمحطة، كما أن القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار تعادل إلى حد كبير القيمة العادلة للمحطة عند بدء عقد الإيجار.

الحد الأدنى لدفعات الإيجار

يتم تقدير الحد الأدنى لدفعات الإيجار من اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه استنادًا إلى التوقعات المحتملة لصافي سعة الكهرباء والمياه ومؤشرات أسعار المنتج الأمريكي، ومؤشرات أسعار المستهلك الكويتي على مدى فترة خمسة وعشرين عامًا.

الافتراضات وعدم التأكد من التقديرات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ البيانات المالية والتي لها مخاطر جوهرية تؤدي إلى تعديل مادي على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية التالية:

القيمة العادلة للمشتقات

طبقًا لعقود مبادلة أسعار الفائدة، توافق الشركة على مبادلة الفرق بين مبالغ الفائدة ذات الأسعار الثابتة والمتغيرة التي تحتسب على أصل المبالغ الاسمية المنفق عليها. تمكن تلك العقود الشركة من تخفيف مخاطر تغير أسعار الفائدة من تعرضات التدفقات النقدية على أجزاء الديون ذات سعر الفائدة المتغير. يتم احتساب القيمة العادلة على أنها القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية التقديرية. تعتمد تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية ذات سعر الفائدة المتغير على أسعار المبادلة المعروضة والأسعار المستقبلية وأسعار الاقتراض بين البنوك. يتم خصم التدفقات النقدية التقديرية باستخدام منحى عائد يستمد من مصادر مماثلة ويعكس السعر المقارن المعروض بين البنوك الذي يستخدمه المشاركون في السوق لهذا الغرض عند تسعير مبادلات أسعار الفائدة. يخضع تقدير القيمة العادلة لتعديل مخاطر الائتمان الذي يعكس مخاطر الائتمان الخاصة بالشركة وبالطرف المقابل.

ص) الموجودات والمطلوبات المحتملة

لا يتم الاعتراف بالموجودات المحتملة كأصل إلا عندما يكون تحقيقها مؤكدًا بصورة كبيرة.

لا يتم الاعتراف بالمطلوبات المحتملة كالالتزام إلا عندما يكون من المحتمل، نتيجة لأحداث سابقة، طلب تدفق موارد اقتصادية لسداد التزام قانوني حالي أو متوقع ويكون بالإمكان تقدير المبلغ بشكل موثوق به.

ق) المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة

يسري مفعول عدد من التعديلات على المعايير والتفسيرات على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2024 كما هو مبين أدناه، ولكن ليس لها تأثيرًا ماديًا على البيانات المالية للشركة:

- المطلوبات غير المتداولة مع التعهدات – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1؛
- تصنيف المطلوبات كمطلوبات متداولة وغير متداولة – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1؛
- الإصلاح الضريبي الدولي – القواعد النموذجية للركيزة الثانية – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12؛
- التزام التأجير في معاملات البيع وإعادة التأجير – تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16؛ و
- ترتيبات تمويل الموردين – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7.

ر) معايير صادرة ولكن لم يسر مفعولها بعد

نبين أدناه المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التي تم إصدارها، ولكن لم تصبح سارية حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للشركة. تنوي الشركة تطبيق هذه المعايير، حيثما انطبق ذلك، عندما تصبح سارية المفعول.

- عدم إمكانية صرف العملات الأجنبية – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21 (1 يناير 2025)؛
- تصنيف وقياس الأدوات المالية – تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 (1 يناير 2026)؛
- التحسينات السنوية على المعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية – مجلد 11 (1 يناير 2026)؛
- المعيار الدولي للتقارير المالية 18 العرض والإفصاح في البيانات المالية (1 يناير 2027)؛
- المعيار الدولي للتقارير المالية 19 الشركات التابعة غير الخاضعة للمساءلة العامة: الإفصاحات (1 يناير 2027)؛
- بيع أو المساهمة في الموجودات بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروع المشترك – تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 ومعيار المحاسبة الدولي 28 (متاح للتطبيق الاختياري وتم تأجيل تاريخ سريان المفعول لأجل غير مسمى).

من غير المتوقع أن يكون للمعايير الجديدة والتعديلات تأثيرًا ماديًا على البيانات المالية للشركة في فترة التطبيق المبدي.

4. النقد والأرصدة لدى البنوك

2023	2024	
دينار كويتي	دينار كويتي	
630	319	النقد بالصندوق
5,762,142	9,094,427	الأرصدة لدى البنوك
-	3,065,595	ودائع قصيرة الأجل ذات فترات استحقاق أقل من 3 أشهر
5,762,772	12,160,341	إجمالي النقد والأرصدة لدى البنوك
(4,956,980)	(3,886,897)	ناقصاً: الرصيد المقيّد على دائني توزيعات أرباح (إيضاح 11)
805,792	8,273,444	إجمالي النقد والنقد المعادل

إن الودائع قصيرة الأجل مقومة بالدولار الأمريكي ومودعة لدى بنك أجنبي وتحمل معدل فائدة فعلية تتراوح من 3.5% إلى 5.25% سنوياً (2023: 4.32% إلى 5.48% سنوياً).

5. مدينون تجاريون وأرصدة مدينة أخرى

2023	2024	
دينار كويتي	دينار كويتي	
10,758,012	5,107,331	مدينون تجاريون
5,528,417	5,358,826	موجودات عقود (أ)
625,035	588,161	مصرفات مدفوعة مقدماً
78,312	76,032	دفعة إيجار مقدمة إلى وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة (ب)
22,370	2,841,664	أرصدة مدينة أخرى
17,012,146	13,972,014	

(أ) إن موجودات العقود تتعلق بحقوق الشركة في الحصول على المقابل المادي للعمل المنجز ولكن لم يتم إصدار فواتير به في تاريخ بيان المركز المالي. يتم تحويل موجودات العقود إلى ذمم مدينة عندما تصبح الحقوق غير مشروطة. يحدث هذا عادة عندما تصدر الشركة فاتورة إلى وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة.

(ب) تمثل دفعة الإيجار المقدمة إلى وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة إجمالي التكاليف المدفوعة مقدماً لعقد الإيجار التشغيلي للأرض، التي تم بناء المحطة عليها. يتم إطفاء دفعة الإيجار المقدمة المدفوعة إلى وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة على مدار مدة عقد الإيجار البالغة أربعين عاماً.

يبلغ متوسط فترة الائتمان الممنوحة لوزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة 60 يوماً. إن مبالغ المدينين التجاريين التي انقضت تاريخ استحقاقها غير محملة بالفائدة.

كما في 31 ديسمبر 2024، لم يتأخر سداد المدينين التجاريين ولم تنخفض قيمتها بقيمة 5,107,331 دينار كويتي (2023: 10,758,012 دينار كويتي). إن جميع أرصدة المدينين التجاريين مقومة بالدينار الكويتي وتتمركز في دولة الكويت.

إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان في تاريخ بيان المركز المالي مفصّل عنه في إيضاح 17 من هذه البيانات المالية.

6. مدينو عقود التأجير التمويلي

عقود التأجير التمويلي التي تكون فيها الشركة هي الطرف المؤجر.

يندرج هذا النوع من عقود التأجير ضمن نطاق تفسير المعيار الدولي للتقارير المالية 16 الذي ينطبق على اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه على أساس أنها تمثل عقود لتحويل وبيع الطاقة يتم من خلالها نقل الحق الحصري في استخدام الأصل الإنتاجي. قامت الشركة بتسجيل مديني عقود التأجير التمويلي على النحو التالي:

القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار (غير المخصومة)	متحصلات الحد الأدنى لدفعات الإيجار (غير المخصومة)
2024	2024
دينار كويتي	دينار كويتي
15,489,718	38,305,030
71,278,025	153,276,988
334,929,754	457,472,252
421,697,497	649,054,270
-	(227,356,773)
421,697,497	421,697,497

المبالغ المستحقة بموجب عقود تأجير تمويلي

في غضون سنة واحدة
من سنتين إلى خمس سنوات
بعد 5 سنوات
الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية
إيرادات تمويل غير مكتسبة
صافي الاستثمار في عقد تأجير تمويلي في 31 ديسمبر 2024

القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار (غير المخصومة)	متحصلات الحد الأدنى لدفعات الإيجار (غير المخصومة)
2023	2023
دينار كويتي	دينار كويتي
14,587,990	38,124,911
67,282,340	152,712,959
352,567,401	493,497,344
434,437,731	684,335,214
-	(249,897,483)
434,437,731	434,437,731

المبالغ المستحقة بموجب عقود تأجير تمويلي

في غضون سنة واحدة
من سنتين إلى خمس سنوات
بعد 5 سنوات
الحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية
إيرادات تمويل غير مكتسبة
صافي الاستثمار في عقد تأجير تمويلي في 31 ديسمبر 2023

البنود المدرجة ضمن بيان المركز المالي:

2023	2024
دينار كويتي	دينار كويتي
14,587,990	15,489,718
419,849,741	406,207,779
434,437,731	421,697,497

الجزء المتداول
الجزء غير المتداول

يبلغ معدل الفائدة الوارد ضمن عقد التأجير التمويلي 5.5% (2023: 5.5%) سنويًا.

شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه ش.م.ك. (عامّة)

إيضاحات حول البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

7	ممتلكات وآلات ومعدات	
		التكلفة
		كما في 1 يناير 2023
الإجمالي	أثاث وتجهيزات	إضافات
دينار كويتي	دينار كويتي	استيعادات
899,031	2,522	تُرجمت عملات أجنبية
46,190	-	كما في 31 ديسمبر 2023
(23,370)	-	إضافات
1,297	3	استيعادات
923,148	2,525	تُرجمت عملات أجنبية
244,067	1,331	كما في 31 ديسمبر 2023
(577)	-	إضافات
4,808	16	استيعادات
1,171,446	3,872	تُرجمت عملات أجنبية
		كما في 31 ديسمبر 2024
		الاستهلاك المتركم
		كما في 1 يناير 2023
244,904	2,218	المحمل للسنة
41,822	274	متعلق بالاستيعادات
(23,370)	-	تُرجمت عملات أجنبية
340	1	كما في 31 ديسمبر 2023
263,696	2,493	المحمل للسنة
48,943	233	متعلق بالاستيعادات
(577)	-	تُرجمت عملات أجنبية
1,309	12	كما في 31 ديسمبر 2024
313,371	2,738	
		القائمة الدفترية
		كما في 31 ديسمبر 2023
659,452	32	كما في 31 ديسمبر 2024
858,075	1,134	
		ممتلكات وآلات ومعدات
		مركبات
		دينار كويتي
		170,844
		22,683
		(22,024)
		250
		171,753
		-
		-
		756
		172,509
		47,251
		930,833
		16,981
		15,838
		7,413
		(1,346)
		17
		21,922
		10,485
		(577)
		127
		31,957
		97,843
		21,957
		-
		498
		120,298
		25,043
		15,294
		810,535
		14,903

8. دانون تجاريون وأرصدة دائنة أخرى

2023 دينار كويتي	2024 دينار كويتي	
26,703	2,791	حسابات دائنة
65,196	71,844	دانون محجوز ضمان *
2,077,600	1,734,320	فوائد مستحقة
1,477,166	1,606,449	ضمان مستحق الدفع
119,005	87,369	دانون مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
	460,063	مخصص تأمينات مخصصة (إيضاح 14)
931,005	1,523,827	مستحقات ودانونون آخرون **
<u>4,696,675</u>	<u>5,486,663</u>	

* وفقاً لقرار الوزاري رقم 44 لسنة 1985 والمواد 16 و37 و39 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 2 لسنة 2008، تحتجز الشركة نسبة 5% من جميع الدفعات المسددة لجميع المستفيدين وتقوم بالإفراج عن مبالغ محجوز الضمان عند استلام شهادة مخالصة ضريبية أو كتاب عدم ممانعة صادر عن وزارة المالية.

** تتألف المستحقات والدانونون الآخرون بشكل رئيسي من مخصص التأمين ضد أضرار الممتلكات وتوقف الأعمال بمبلغ 337,319 دينار كويتي (2023: لا شيء).

2023 دينار كويتي	2024 دينار كويتي	
556,916	546,585	معروضة في بيان المركز المالي ضمن:
4,139,759	4,940,078	مطلوبات غير متداولة
<u>4,696,675</u>	<u>5,486,663</u>	مطلوبات متداولة

9. معاملات مع الأطراف ذات الصلة

تعتبر الأطراف أنها ذات صلة إذا كان أحد الأطراف لديه سيطرة على الطرف الآخر أو بإمكانه ممارسة تأثيراً جوهرياً على الطرف الآخر فيما يتعلق باتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تتضمن الأطراف ذات صلة منشآت يكون للشركة السيطرة أو السيطرة المشتركة أو تأثيراً جوهرياً عليها والمساهمين الرئيسيين والمدراء وموظفي الإدارة العليا للشركة. إن الشركة لديها معاملات مع أطراف ذات صلة تتمثل في منشآت يمكن لبعض المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة ممارسة تأثير جوهري عليها. يتم القيام بهذه المعاملات على أساس الشروط المتفق عليها.

إن المبالغ المستحقة من / إلى الأطراف ذات الصلة ليست محملة بفائدة ولا يوجد تاريخ محدد للاستحقاق. وبالتالي تعتبر هذه الأرصدة تستحق التحصيل / السداد عند الطلب.

فيما يلي معاملات وأرصدة الأطراف ذات الصلة المتضمنة في هذه البيانات المالية:

2023 دينار كويتي	2024 دينار كويتي	
4,173	-	بيان المركز المالي المستحق من الأطراف ذات الصلة شركات تخضع لسيطرة مشتركة
382,086	389,969	المستحق إلى أطراف ذات الصلة الشركة الأم
2,566,327	4,878,614	شركات تخضع لسيطرة مشتركة
<u>2,948,413</u>	<u>5,268,583</u>	
17,426,256	17,489,918	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر تكاليف تشغيل
52,237	49,806	تكاليف تمويل
<u>30,498</u>	<u>30,463</u>	مصاريف عمومية وإدارية

مكافأة الإدارة العليا

يشمل موظفو الإدارة العليا مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة الذين لديهم صلاحيات ومسؤوليات التخطيط والتوجيه ومراقبة أنشطة الشركة. فيما يلي المكافأة ذات الصلة بموظفي الإدارة العليا:

2023 دينار كويتي	2024 دينار كويتي
198,577	272,415
42,500	53,000

رواتب ومزايا أخرى للموظفين
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

10. قروض لأجل

2023 دينار كويتي	2024 دينار كويتي
17,937,528	18,978,414
293,850,913	276,165,733
311,788,441	295,144,147

الجزء المتداول
الجزء غير المتداول

2023 دينار كويتي	2024 دينار كويتي
---------------------	---------------------

تسهيل بمبلغ 645 مليون دولار أمريكي من بنك اليابان للتعاون الدولي (Japan Bank for International Cooperation)، ويحمل معدل فائدة متغير يتضمن معدل التمويل الليلي المضمون ("SOFR") زانداً فرق تعديل الائتمان بنسبة 0.26% وهامش بنسبة 1.25% سنوياً (2023: معدل فائدة متغير يتضمن معدل التمويل الليلي المضمون زانداً فرق تعديل الائتمان بنسبة 0.26% وهامش بنسبة 1.25% سنوياً).

140,304,798 132,814,866

تسهيل بمبلغ 283 مليون دولار أمريكي من عدة مقرضين بموجب اتفاقية تسهيلات تغطي تأمين شركة نيبون للتصدير والاستثمار، ويحمل معدل فائدة متغير يتضمن معدل التمويل الليلي المضمون ("SOFR") زانداً فرق تعديل الائتمان بنسبة 0.26% وهامش بنسبة 1.10% - 1.30% سنوياً (2023: معدل فائدة متغير يتضمن معدل التمويل الليلي المضمون زانداً فرق تعديل الائتمان بنسبة 0.26% وهامش بنسبة 1.10% - 1.30% سنوياً).

61,578,214 58,290,966

تسهيل بمبلغ 505 مليون دولار أمريكي من عدة مقرضين بموجب اتفاقية التسهيلات التجارية، ويحمل معدل فائدة متغير بواقع معدل التمويل الليلي المضمون ("SOFR") زانداً فرق تعديل الائتمان بنسبة 0.26% وهامش بنسبة 1.70% - 2.55% سنوياً (2023: معدل فائدة متغير يتضمن معدل التمويل الليلي المضمون زانداً فرق تعديل الائتمان بنسبة 0.26% وهامش بنسبة 1.70% - 2.55% سنوياً).

109,905,429 104,038,315

311,788,441 295,144,147

تسدّد هذه القروض على أقساط ربع سنوية ولها موعد استحقاق نهائي في نوفمبر 2036.

يتم ضمان القروض مقابل خطابات تنازل عن المديونيات والحقوق المتبقية بموجب اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه، بالإضافة إلى رهن الأسهم المملوكة من قبل الشركة الأم في الشركة. إن الالتزام المالي بموجب اتفاقيات القروض يتضمن معدل تغطية الدين بواقع 1 : 1.05. يتعين على الشركة إنشاء حساب احتياطي خدمة دين للاحتفاظ بمستوى معين من النقد لخدمة ديونها لفترة ستة أشهر بعد الأخذ في الاعتبار أي خطاب اعتماد صادر.

في تاريخ بيان المركز المالي، إن الشركة ملتزمة بالتعهدات.

أصدرت بعض الأطراف ذات الصلة بالشركة خطابات اعتماد لصالح جهات الإقراض بمبلغ 19 مليون دينار كويتي (62 مليون دولار أمريكي) (2023: 19 مليون دينار كويتي (62 مليون دولار أمريكي)) للمساهمة في المبلغ المطلوب مما أدى إلى عدم الحاجة إلى إيداع نقدي إضافي في حساب احتياطي خدمة الدين كما في 31 ديسمبر 2024 (2023: لا شيء). كما في 31 ديسمبر 2024، لم تقم الشركة بسحب تسهيلات رأس المال العامل لدى بنك تجاري في الكويت قدرها 13.9 مليون دينار كويتي (2023: 13.9 مليون دينار كويتي).

11. رأس المال

يتكون رأس المال للشركة المصرح به والمصدر من 1,100,000,000 سهم بقيمة 100 فلس لكل سهم (2023: 1,100,000,000 سهم بقيمة 100 فلس) وهو مدفوع نقداً بالكامل.

توزيعات الأرباح

في 28 نوفمبر 2024، وافق مجلس الإدارة على توزيعات أرباح نقدية مرحلية بواقع 4 فلس للسهم الواحد بقيمة 4,400,000 دينار كويتي والتي تم دفعها للمساهمين بتاريخ 22 ديسمبر 2024.

في 1 مارس 2023، اقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح نقدية بواقع 4 فلس للسهم الواحد بمبلغ 4,400,000 دينار كويتي فيما يتعلق بالسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، والتي تم الموافقة عليها من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي بتاريخ 30 مارس 2023.

في 8 أغسطس 2023، وافق مجلس الإدارة على توزيعات أرباح نقدية مرحلية بواقع 5 فلس للسهم الواحد بقيمة 5,500,000 دينار كويتي، والتي تم دفعها للمساهمين بتاريخ 26 سبتمبر 2023.

كما في 31 ديسمبر 2024، سجلت الشركة دائني توزيعات أرباح مستحقة لمساهميها بمبلغ 3,886,897 دينار كويتي (2023: 4,956,980 دينار كويتي) تتعلق بتوزيعات أرباح معلنّة في فترات سابقة.

12. الاحتياطي الإجمالي

وفقاً لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته والنظام الأساسي للشركة وتعديلاته، تم تحويل 10% من صافي الربح قبل استقطاع حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والذكاة إلى الاحتياطي الإجمالي ويجب أن يتم بشكل سنوي حتى يصل رصيد هذا الاحتياطي إلى 50% من رأس المال المدفوع كحد أدنى. يجوز استعمال الاحتياطي الإجمالي فقط لتأمين توزيعات تصل إلى 5% كحد أقصى في السنوات التي لا تكون فيها الأرباح المرحلة كافية لهذا الغرض.

13. الإيرادات

2023	2024	
دينار كويتي	دينار كويتي	
		إيرادات من عقد مع عميل
14,039,357	13,675,404	إيرادات تشغيل وصيانة ثابتة
6,728,918	5,088,787	إيرادات إنتاج الكهرباء والمياه
7,532,352	6,367,925	متحصلات تكميلية وإيرادات خدمات
28,300,627	25,132,116	
		إيرادات عقد تأجير تمويلي
24,343,884	23,533,755	إيرادات فوائد
52,644,511	48,665,871	

في مارس 2024، وقع حادث أدى إلى إلحاق أضرار بالتوربين الغازي في محطة توليد الطاقة وتحلية المياه، مما نتج عنه انخفاض في الإيرادات على مدار فترة سبعة أشهر بمبلغ 3.4 مليون دينار كويتي. ويُقدر صافي تكلفة الحادث بعد تحصيل التأمين بحوالي 1.3 مليون دينار كويتي. وقد سجلت الشركة عائدات تأمين مستلمة بمبلغ 0.3 مليون دينار كويتي كإيرادات أخرى وتم تسجيل مخصص تأمينات مخصومة بمبلغ 460,083 دينار كويتي كمصروفات في بيان الأرباح أو الخسائر (إيضاح 14).

14. مصاريف عمومية وإدارية

2023	2024	
دينار كويتي	دينار كويتي	
110,276	96,141	مصاريف إدارية
23,370	24,625	أتعاب مهنية
41,822	48,943	استهلاك
1,347,219	1,697,186	تكلفة تأمين
-	460,063	مخصص تأمينات مخصومة (إيضاح 8)
548,194	545,705	مصاريف أخرى
2,070,881	2,872,663	

15. ربحية السهم الأساسية والمخفضة

تحتسب مبالغ ربحية السهم الأساسية بقسمة ربح الفترة الخاص بحاملي الأسهم العاديين للشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة.

يتم احتساب ربحية السهم المخفضة بقسمة الربح الخاص بحاملي الأسهم العاديين للشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة زائد المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية التي قد تصدر عند تحويل جميع الأسهم العادية المخفضة المحتملة إلى أسهم عادية. حيث لا توجد أدوات مخفضة قائمة، تكون ربحية السهم الأساسية والمخفضة متطابقة.

2023	2024	
12,598,332	9,210,554	ربح السنة (دينار كويتي)
1,100,000,000	1,100,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة
11	8	ربحية السهم الأساسية والمخفضة (فلس)

16. قطاع التشغيل

تقوم الشركة بإنتاج الماء والكهرباء في دولة الكويت بالنيابة عن وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ومن هذا النشاط تكتسب الإيرادات وتحتمل المصروفات، وتتم مراجعة نتائجه بصورة منتظمة من قبل مجلس إدارة الشركة. وبناءً عليه، لدى الشركة قطاع تشغيل واحد فقط ومعلومات تتعلق بالقطاع موضحة في بيانات المركز المالي والأرباح أو الخسائر والدخل الشامل.

17. إدارة المخاطر المالية

تعرض الشركة للمخاطر التالية الناتجة من الأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق

يبين هذا الإيضاح معلومات حول تعرض الشركة لكل من المخاطر أعلاه، كما يوضح أهداف الشركة وسياساتها وإجراءاتها نحو قياس المخاطر وإدارتها وكذلك إدارة الشركة لرأس المال.

i. إطار عمل إدارة المخاطر

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية العامة لإعداد والإشراف على الإطار العام لإدارة المخاطر لدى الشركة. يتولى مجلس الإدارة المسؤولية عن تطوير ومتابعة سياسات إدارة المخاطر لدى الشركة.

تم إعداد سياسات إدارة المخاطر بالشركة بهدف التعرف على المخاطر التي تواجه الشركة وتحليلها، ووضع حدود وضوابط مخاطر ملائمة، ومراقبة المخاطر ومدى الالتزام بالحدود الموضوعية. وتتم مراجعة سياسات ونظم إدارة المخاطر بشكل منتظم لتعكس التغيرات التي تحدث في ظروف السوق وفي أنشطة الشركة. تهدف الشركة من خلال التدريب ومعايير الإدارة والإجراءات لديها نحو تعزيز بيئة رقابية منضبطة وبناءة والتي يفهم كافة الموظفون من خلالها أدوارهم ومسئولياتهم.

(أ) مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض الشركة لمخاطر الائتمان تتكون بشكل رئيسي من الأرصدة لدى البنوك والودائع قصيرة الأجل والمدينين التجاريين والأرصدة المدينة الأخرى والمستحق من الأطراف ذات الصلة ومدينو عقود التأجير التمويلي. تدير الشركة مخاطر الائتمان عن طريق إيداع النقد لدى مؤسسات مالية ذات جدارة ائتمانية عالية والتعامل بشكل رئيسي مع أطراف مقابلة ذات سمعة جيدة.

التعرض لمخاطر الائتمان

إن القيمة الدفترية للموجودات المالية التالية تمثل الحد الأقصى لتعرض الشركة لمخاطر الائتمان:

2023	2024	
دينار كويتي	دينار كويتي	
5,762,142	12,160,022	الأرصدة لدى البنوك والودائع قصيرة الأجل
16,308,799	13,307,821	مديون تجاريون وأرصدة مدينة أخرى *
4,173	-	المستحق من الأطراف ذات الصلة
434,437,731	421,697,497	مدينو عقود تأجير تمويلي
<u>456,512,845</u>	<u>447,165,340</u>	

* باستثناء المصروفات المدفوعة مقدّمًا ودفعة الإيجار المقدمة إلى وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة.

أرصدة لدى البنوك وودائع قصيرة الأجل

إن الأرصدة لدى البنوك والودائع لأجل محتفظ بها لدى أطراف مقابلة وتمثل مؤسسات مالية ذات سمعة طيبة ولها تصنيفات ائتمانية مناسبة تم منحها من وكالات التصنيف الائتماني الدولية. كما في 31 ديسمبر 2024 و2023، فإن خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا المحتسبة على الأرصدة لدى البنوك تعتبر ضئيلة.

مديون تجاريون وأرصدة مدينة أخرى ومدينو عقود تأجير تمويلي

تنشأ أرصدة المدينين التجاريين وموجودات العقود ومدينو عقود التأجير التمويلي نتيجة التعامل مع عميل واحد فقط؛ وهو وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة في دولة الكويت. كما في 31 ديسمبر 2024، فإن خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا المحتسبة على المدينين التجاريين وموجودات العقود ومدينو عقود التأجير التمويلي تعتبر ضئيلة.

المستحق من الأطراف ذات الصلة

يتم إبرام المعاملات مع الأطراف ذات الصلة على أساس العقد القائم على المفاوضات. كما في 31 ديسمبر 2024، فإن خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا المحتسبة على الأرصدة لدى الأطراف ذات الصلة تعتبر ضئيلة.

(ب) مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر مواجهة الشركة لصعوبات في جمع الأموال لتلبية الارتباطات المصاحبة للمطلوبات المالية. إن نهج الشركة لإدارة مخاطر السيولة يتمثل في التأكد قدر الإمكان من أنها تمتلك دائمًا السيولة الكافية للوفاء بمطلوباتها عند حلول موعد استحقاقها، في كل من الظروف العادية والصعبة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو التسبب في إلحاق الضرر بسمعة الشركة.

يأخذ مجلس الإدارة على عاتقه المسؤولية الكاملة عن إدارة مخاطر السيولة والذي قام بتطبيق إطار مناسب لإدارة مخاطر السيولة لإدارة عمليات التمويل طويل الأجل ومتطلبات إدارة السيولة. تقوم الشركة بإدارة مخاطر السيولة عن طريق الإبقاء على احتياطات تمويل كافية وتسهيلات مصرفية وتسهيلات الاقتراض الاحتياطي وعن طريق المراقبة والرصد المتواصل للتدفقات النقدية المتوقعة والفعلية ومضاهاة تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية.

يتم إدارة السيولة من خلال التأكد بشكل دوري من توافر النقد الكافي لتلبية أي ارتباطات مستقبلية. لا تعتبر الشركة نفسها معرضة لمخاطر جوهرية فيما يتعلق بالسيولة.

فيما يلي الاستحقاقات التعاقدية غير المخصصة للمطلوبات المالية:

التدفقات النقدية التعاقدية					
أقل من سنة واحدة		من سنة واحدة إلى سنتين		أكثر من 5 سنوات الإجمالي	
القيمة الدفترية	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
2024					
دائنون تجاريون وأرصدة	4,940,078	254,183	292,402	-	5,486,663
دائنة أخرى	5,268,583	-	-	-	5,268,583
مستحق إلى أطراف ذات صلة	3,886,897	-	-	-	3,886,897
دائنو توزيعات أرباح	23,138,790	24,752,052	78,076,770	233,876,923	359,844,535
قروض لأجل	37,234,348	25,006,235	78,369,172	233,876,923	374,486,678
	309,786,290				
2023					
دائنون تجاريون وأرصدة	4,139,759	165,645	391,271	-	4,696,675
دائنة أخرى	2,948,413	-	-	-	2,948,413
مستحق إلى أطراف ذات صلة	4,956,980	-	-	-	4,956,980
دائنو توزيعات أرباح	39,582,703	39,186,485	114,883,608	278,372,720	472,025,516
قروض لأجل	51,627,855	39,352,130	115,274,879	278,372,720	484,627,584
	324,390,509				

(ج) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في احتمال تأثير التغيرات التي تحدث في أسعار السوق مثل أسعار الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة وأسعار الأسهم على إيرادات الشركة أو قيمة أدواتها المالية. إن الهدف من عملية إدارة مخاطر السوق هو إدارة التعرض لمخاطر السوق وضبطها في إطار حدود مقبولة، مع الأخذ في الاعتبار الوصول إلى الحد الأقصى من العوائد.

مخاطر العملات الأجنبية

تتمثل مخاطر العملات الأجنبية في مخاطر التقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية نتيجة لتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية.

يبين الجدول أدناه تعرض الشركة لمخاطر العملات الأجنبية في تاريخ بيان المركز المالي، الناتجة عن موجوداتها ومطلوباتها النقدية. إن التحليل يحتسب تأثير الحركة المحتملة بشكل معقول بنسبة 1% في سعر الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، وذلك على بيان الأرباح أو الخسائر.

التأثير على الربح		العملات
2023	2024	
دينار كويتي	دينار كويتي	
3,162,165	2,991,558	دولار أمريكي
التأثير على الدخل الشامل		العملات
2023	2024	
دينار كويتي	دينار كويتي	
131,315	38,897	دولار أمريكي

مخاطر أسعار الفائدة

تتمثل مخاطر أسعار الفائدة في مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة السوقية. إن تعرض الشركة لمخاطر التغيرات في أسعار الفائدة السوقية يرتبط بشكل أساسي بالتزامات الديون طويلة الأجل لدى الشركة ذات أسعار الفائدة المتغيرة. تدير الشركة هذه المخاطر من خلال تحوط قروضها طويلة الأجل باستخدام مبادلات معدلات فائدة ثابتة إلى متغيرة. إن مبادلات معدلات الفائدة لها الأثر الاقتصادي الناتج من تحويل القروض من معدلات متغيرة إلى معدلات ثابتة وعليه فإن التعرض لمخاطر معدلات فائدة التدفقات النقدية محدود.

في بداية التحوط وبصورة مستمرة، توثق الشركة إذا ما كانت أداة التحوط فعالة بدرجة عالية في مقابلة التغيرات في التدفقات النقدية للبند المتحوط له العائد إلى المخاطر المتحوط لها ويكون ذلك عندما تستوفي علاقات التحوط كافة متطلبات فعالية التحوط التالية:

- توجد علاقة اقتصادية بين البند المتحوط له وأداة التحوط.
- تأثير مخاطر الائتمان لا يتجاوز التغيرات في القيمة التي تنتج عن تلك العلاقة الاقتصادية.
- أن تكون نسبة التحوط في علاقة التحوط هي نفس النسبة التي تنتج عن مقدار البند المتحوط له الذي تتحوط له الشركة ومقدار أداة التحوط التي تستخدمها المنشأة فعلياً للتحوط من ذلك المقدار من البند المتحوط له.

كما في 31 ديسمبر 2024، إذا زادت / انخفضت أسعار الفائدة بنسبة 0.5% مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، فسيكون الربح قبل استقطاع حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة أقل / أكثر بمبلغ 58,456 دينار كويتي (2023: 77,946 دينار كويتي).

مخاطر أسعار الأسهم

تتمثل مخاطر أسعار الأسهم في تقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في الأسعار السوقية للأسهم سواء نتجت هذه التغيرات عن عوامل محددة بالنسبة لاستثمار فردي أو الجهة المصدرة أو كافة العوامل التي تؤثر على جميع الأدوات المتداولة في السوق. كما في تاريخ بيان المركز المالي، لا تتعرض الشركة لمخاطر أسعار الأسهم باعتبارها لا تملك أية استثمارات في أدوات حقوق ملكية.

ii. القيمة العادلة للأدوات المالية

يقوم تعريف القيمة العادلة على أنها السعر المستلم لبيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملات منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة من الأسعار المعروضة في أسواق نشطة للموجودات والمطلوبات المماثلة التي يتوفر لها ذلك. عندما تكون سوق الأدوات المالية غير نشطة، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أسلوب تقييم. تتضمن أساليب التقييم درجة من التقدير والحد الذي يعتمد فيه على درجة تعقيد الأداة وتوفر بيانات السوق.

تحديد القيمة العادلة وتسلسلها الهرمي:

تستخدم الشركة التسلسل الهرمي التالي لتحديد القيم العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها:

- المستوى 1: أسعار معلنة في السوق النشط لنفس الأداة.
- المستوى 2: أسعار معلنة في السوق النشط لأدوات مماثلة أو وسائل تقييم أخرى التي تكون جميع مدخلاتها الرئيسية قائمة على البيانات المعروضة في السوق. و
- المستوى 3: أساليب تقييم لا تعتمد أي من مدخلاتها الأساسية على البيانات المعروضة في السوق (مدخلات غير قابلة للقياس)،

القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة

بموجب عقود مبادلة أسعار الفائدة، توافق الشركة على تسوية الفرق بين مبالغ أسعار الفائدة المتغيرة والثابتة التي يتم احتسابها على أصل المبالغ الاسمية المتفق عليها. تمكن مثل هذه العقود الشركة من الحد من مخاطر التغير في أسعار الفائدة بعد تعرضات التدفقات النقدية على الدين الصادر بأسعار متغيرة. تمثل القيمة العادلة صافي القيمة الحالية لتقديرات التدفقات النقدية المستقبلية. تستند تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية ذات السعر المتغير إلى أسعار عقود المبادلات المعلنة والأسعار المستقبلية وأسعار الاقتراض بين البنوك.

يتم خصم هذه التدفقات النقدية باستخدام منحنى بياني للعائد والذي يعكس السعر المعياري بين البنوك ذي الصلة والمستخدم من قبل المشاركين في السوق لأدوات مماثلة عند تسعير عقود مبادلة أسعار الفائدة. قررت المجموعة بأن القيمة العادلة لعقود مبادلة أسعار الفائدة المبينة في إيضاح 17 حول البيانات المالية مصنفة ضمن المستوى 2 وفقاً لسياسة قياس القيمة العادلة.

الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى

بالنسبة للموجودات المالية والمطلوبات المالية الأخرى المدرجة بالتكلفة ناقصاً الانخفاض في القيمة أو بالتكلفة المطفأة، لا تختلف القيمة الدفترية بصورة جوهرية عن قيمتها العادلة حيث إن معظم هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترة استحقاق قصيرة الأجل أو يتم إعادة تسعيرها مباشرة استناداً إلى الحركة في معدلات الفائدة بالسوق.

18. حساب احتياطي التحوط والمطلوبات المالية المشتقة

في إطار النشاط الاعتيادي للأعمال، تستخدم الشركة مشتقات الأدوات المالية وتتمثل في مبادلات أسعار الفائدة لإدارة تعرضها للتقلبات في أسعار الفائدة. إن الأداة المالية المشتقة هي عبارة عن عقد مالي بين طرفين تستند فيها المدفوعات إلى حركات الأسعار في واحد أو أكثر من الأدوات المالية الرئيسية أو في معدلات أو مؤشرات السوق المرجعية. إن مبادلات معدلات الفائدة هي عبارة عن اتفاقات تعاقدية بين طرفين لتبادل الفائدة استناداً إلى القيمة الاسمية لعملة واحدة ولفترة ثابتة.

وفقاً لشروط الاتفاقية العامة المبرمة مع المقرضين، فإن الشركة مطالبة بمبادلة معدل الفائدة المتغير والمستحق على القروض بسعر فائدة ثابت من خلال مبادلات أسعار الفائدة. وعليه، فقد قامت الشركة بإبرام عدة مبادلات لمعدلات الفائدة اعتباراً من يناير 2014 وحتى أغسطس 2036 لتحوط مدفوعات سعر الفائدة المتغير على القروض لأجل القائمة وإصدارات الدين المستقبلية. بتاريخ 26 نوفمبر 2020، أبرمت الشركة عدد اثنين من مبادلات أسعار الفائدة الإضافية الاختيارية لاستبدال تغطية المبادلات المنتهية. وقد تم تصنيفها كتحوطات للتدفقات النقدية وقد تم إدراج النقص في القيمة العادلة لمبادلات أسعار الفائدة القائمة كما في 31 ديسمبر 2024 والبالغة 9,241,731 دينار كويتي (2023): نقص بمبلغ 475,460 دينار كويتي) في الدخل الشامل الآخر وتم تصنيفها كاحتياطي تحوط في حقوق الملكية.

إن المعلومات حول تسلسل القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة مفصّل عنه في إيضاح 17.

يوضح الجدول أدناه القيم العادلة لمشتقات الأدوات المالية بالإضافة إلى القيم الإسمية التي تم تحليلها حسب فترة الاستحقاق. تمثل القيم الإسمية المبالغ التي يتم تطبيق سعر لتحديد مبالغ التدفقات النقدية التي سيتم تبادلها ولا تمثل الربح أو الخسارة المحتملة المرتبطة بمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان لتلك الأدوات.

مشتقات محتفظ بها للتحوط:

2023	2024	
دينار كويتي	دينار كويتي	
		تحوطات التدفقات النقدية – مبادلات أسعار الفائدة
		القيمة الإسمية:
296,199,332	280,387,308	في 31 ديسمبر
		القيمة العادلة (السالبة) / الموجبة:
6,113,866	(160,108)	قصيرة الأجل
(19,245,322)	(3,729,617)	طويلة الأجل
(13,131,456)	(3,889,725)	

19. المشتقات الضمنية

تشتمل كل من اتفاقية تحويل الطاقة وشراء المياه واتفاقية التشغيل والصيانة على مشتقات ضمنية تتمثل في تعديل الأسعار بسبب التضخم استناداً إلى مؤشرات الأسعار.

إن هذه المشتقات الضمنية غير منفصلة عن العقود الأصلية ولم يتم المحاسبة عنها كمشتقات مستقلة بذاتها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 9، نظراً لأن الإدارة ترى أن الخصائص الاقتصادية والمخاطر المصاحبة للمشتقات الضمنية ترتبط بشكل كبير بالخصائص الاقتصادية ومخاطر العقود الأصلية.

20. إدارة رأس المال

إن أهداف الشركة عند إدارة رأس المال هي تأمين قدرتها على الاستمرار في مزاولتها لنشاطها لتحقيق عوائد للمساهمين ومنافع للأطراف المعنية الأخرى وتوفير الهيكل الأفضل لرأس المال لتخفيض تكلفة رأس المال.

وتماشياً مع غيرها في مجال الأعمال، تراقب الشركة رأس مالها على أساس معدل المديونية والذي يتم احتسابه على أساس قسمة صافي الدين على إجمالي رأس المال. يتم احتساب صافي الدين على أساس إجمالي القروض ناقصاً النقد والنقد المعادل بموجب بيان التدفقات النقدية. في حين يتم احتساب إجمالي رأس المال كحقوق ملكية باستثناء احتياطي التحوط (كما هو موضح في بيان المركز المالي) زائداً صافي الدين.

2023	2024	
دينار كويتي	دينار كويتي	
311,788,441	295,144,147	إجمالي القروض (إيضاح 10)
(805,792)	(8,273,444)	ناقصاً: النقد والنقد المعادل وفقاً لبيان التدفقات النقدية
310,982,649	286,870,703	صافي الدين
133,444,713	138,835,973	إجمالي حقوق الملكية (باستثناء احتياطي التحوط)
444,427,362	425,706,676	إجمالي رأس المال
%70	%67	معدل المديونية

21. الارتباطات

التزامات التشغيل والصيانة

ترتبط الشركة باتفاقية تشغيل وصيانة مع شركة إي زد أن أو اند أم ذ.م.ك.، وهي طرف ذو صلة، التي تقوم بموجبها بتشغيل وصيانة المحطة، وذلك مقابل رسوم تشغيل ثابتة ومتغيرة وافقت الشركة على دفعها، على أن يتم تعديلها بناءً على مؤشرات الأسعار.

بموجب اتفاقية التشغيل والصيانة، بلغ الحد الأدنى للدفعات المستقبلية ما يلي:

2023	2024
دينار كويتي	دينار كويتي
17,059,111	17,358,020
71,617,105	73,140,018
266,937,231	245,985,252
<u>355,613,447</u>	<u>336,483,290</u>

خلال سنة واحدة
من سنتين إلى خمس سنوات
أكثر من 5 سنوات

22. الموجودات والمطلوبات المحتملة

لا يوجد لدى الشركة أي موجودات أو مطلوبات محتملة كما في 31 ديسمبر 2024 (لا شيء).

23. الركيزة الثانية – تأكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح

في سنة 2021، وافق الإطار الشامل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن مكافحة تأكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح على حل من ركيزتين من أجل مواجهة التحديات الضريبية الناجمة عن التحول إلى الاقتصاد الرقمي. وبموجب الركيزة الثانية، يجب على الشركات متعددة الجنسيات، التي تتجاوز إيراداتها 750 مليون يورو القيام بدفع الحد الأدنى لمعدل الضريبة الفعلي على دخل الشركات بواقع 15% في كل منطقة اختصاص تعمل فيها.

انضمت الدول التي تعمل فيها المجموعة بما في ذلك دولة الكويت إلى الإطار الشامل. وبذلك تتوقع المجموعة أن تكون ملزمة بالحد الأدنى العالمي لمعدل الضريبة بموجب الركيزة الثانية من لوائح تأكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح اعتبارًا من سنة 2025.